

أ.د/ عبد الوهاب نصر علي^١

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

د/ ميادة محمود سلطان^٢

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة دمهور

أ.د/ شحاته السيد شحاته^٣

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

دراسة واختبار العلاقة بين درجة التزام الشركات المقيمة بالبورصة المصرية الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية والقيمة السوقية لحقوق ملكيتها

ملخص البحث

استهدف البحث اختبار الأثر المباشر لدرجة الالتزام الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على القيمة السوقية لحقوق ملكية الشركات المقيمة بالبورصة المصرية. ويتكون مجتمع الدراسة التطبيقية من الشركات المقيمة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٨ مع استبعاد المؤسسات المالية، وقد تم اختيار عينة تحكمية من هذه الشركات وقد بلغ عددها (٥٠) شركة، بحجم مشاهدات ١٤٧ مشاهدة. وقد استند الباحث إلى مؤشر المتطلبات القياسية لجودة المراجعة الداخلية Checklist، والمقابلات الشخصية مع المهتمين بالمراجعة الداخلية داخل معظم الشركات المقيمة ببورصة الأوراق المالية المكونة لعينة الدراسة. كما قام الباحث بتجميع بيانات عن سعر إقبال السهم السوقى وعدد أسهم رأس المال المصدرة والمدفوعة القائمة، بالإضافة إلى تصفح موقع مباشر مصر بالنسبة لشركات العينة، الحصول على بيان بأسماء القطاعات وعدد وأسماء شركات كل قطاع من البورصة، القوائم المالية السنوية للشركات، أما بشأن إجراءات الدراسة التطبيقية، فقد قام الباحث بتجهيز البيانات المطلوبة، وذلك من خلال قياس المتغير المستقل من واقع الردود على القائمة المرجعية، حساب قيمة المتغير التابع (القيمة السوقية لحقوق الملكية)، من واقع البيانات الفعلية بالقوائم المالية لشركات العينة، واختبار فرض البحث (H1) تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار البسيط.

وقد توصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير ايجابي لدرجة الالتزام الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على القيمة السوقية لحقوق ملكية الشركات المقيمة ببورصة الاوراق المالية المصرية، ومن ثم قبول فرض البحث الرئيسي(H1).

الكلمات المفتاحية: جودة المراجعة الداخلية، القيمة السوقية لحقوق الملكية.

¹ E.mail:Abdelwahab.nasr@hotmail.com

² E.mail:mayadamahmoud_S@yahoo.com

³ E.mail:Shehata2001eg@yahoo.com

The Study and the Test of the Relationship Between the Degree of Actual of Compliance Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange with the Requirements of the Quality of the Internal Audit Function and the Market Value of Property Rights

Abstract

The research aimed to test the direct impact of the degree of actual compliance with the quality requirements of the internal audit function on the market value of the property rights of companies listed on the Egyptian Stock Exchange. The population of the applied study consists of companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2016 to 2018. A control sample was selected from these companies and it reached (50) companies, with a size of 147 views. the researcher has prepared the required data, by measuring the independent variable patients from the reality of the responses to the chick list, calculating the value of the dependent variable (the market value of property rights), from the actual data in the financial statements of the sample companies, and to test the imposition of the research (H1) The simple regression method was used.

The applied study found a positive impact of the degree of actual commitment to the requirements of the quality of the internal audit function on the market value of the companies' property rights listed on the Egyptian Stock Exchange, and then acceptance of the imposition of the main research (H1).

Keywords: Internal audit quality, the market value of the propetery rights.

١ - مقدمة

لقد أدى النمو المتزايد في أنشطة الأعمال وكبر حجم الشركات وتعقد العمليات التي تقوم بها، إلى زيادة الإهتمام بالوظيفة الرقابية للإدارة وظهور الحاجة إلى وجود وظيفة المراجعة الداخلية كأداة مستقلة من أدوات الرقابة الداخلية تساعد الإدارة في القيام بوظيفتها الرقابية وتعمل على الحد من الأخطاء والغش. وتعد المراجعة الداخلية خط الدفاع الأول تجاه التحريفات التي تظهر بسبب ضعف الرقابة الداخلية في الشركات، ويمكن أن تحد من الفساد من خلال تمكنها من الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية للرقابة الداخلية، ومن هنا يمكن القول أن المراجعة الداخلية أصبحت متطلباً ضرورياً لتقييم مختلف الجوانب الرقابية بالوحدات الاقتصادية بما يمكن تلك الوحدات من تحسين عملياتها، ومن ثم إضفاء المصداقية والشفافية على ما توصله قوائمها المالية من معلومات (عبد الرحمان، ٢٠١٧؛ حامد، ٢٠١٩).

ويعرف (2017) IIA المراجعة الداخلية الحديثة بأنها " نشاط استشاري وتوكيدي موضوعي ومستقل يتم تصميمه لإضافة قيمة وتحسين عمليات الشركة، فهي تساعد الشركات على تحقيق أهدافها من خلال مدخل منظم ومنهجي لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة"، أن المراجعة الداخلية تطورت إلى مراعاة توقعات أصحاب المصالح الخارجيين أيضاً، مثل حملة الأسهم والجهات الإشرافية والرقابية والمحللين الماليين.

وبذلك أصبح التحدي الذي يواجه وظيفة المراجعة الداخلية هو أن تتميز بمستوى ملائم من الجودة، وأن يتوافر بها متطلبات وخصائص معينة وأن تؤدي ممارستها القياسية اللازمة لتحقيق تلك الجودة (Guner, 2008). على الرغم من أهمية ومحورية الدور الحديث لوظيفة المراجعة الداخلية في أداء دورها الاستشاري والتوكيدي لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة بهدف إضافة قيمة للشركة ومساعدتها في تحقيق أهدافها والتي تتمثل في تحقيق مستوى مرضي من الأرباح وتعظيم قيمتها السوقية، إلا أن، المنظمات والهيئات المهنية لم تقرض مستوى لجودة وظيفة المراجعة الداخلية يجب أن تلزم به الشركات وعلى الرغم من كون وظيفة المراجعة الداخلية وظيفة إدارية تعمل لصالح إدارة الشركات، إلا أنها تكتسب، كإحدى آليات الحوكمة وعنصراً فاعلاً من عناصر الرقابة الداخلية، مصداقيتها من استجابتها لإحتياجات أصحاب المصالح وثقة الجهات المستفيدة منها في جودة أداء إدارة المراجعة الداخلية والتزامها بالتقييم المستمر. ومع وجود إهتمام متزايد، في الآونة الأخيرة، بوظيفة المراجعة الداخلية، بسبب تأثيرها الفعال على القيمة السوقية للشركات وكذلك تأثيرها على محددات تلك القيمة.

وثمة تساؤل منطقي وهو؛ هل تؤثر درجة الالتزام الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على القيمة السوقية لحقوق الملكية؟ وهل بالإمكان إيجاد دليل عملي في مصر على أهمية هذا الالتزام وأثره على أسعار الأسهم، هذا ما سوف يجيب عليه هذا البحث نظرياً وعملياً.

٢ - مشكلة البحث

يمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة نظرياً وتطبيقياً على السؤال التالي؛ هل توجد علاقة بين درجة الالتزام الفعلي الآن للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية والقيمة السوقية لحقوق الملكية لهذه الشركات؟

٣ - هدف البحث

يستهدف البحث دراسة واختبار الأثر المباشر لدرجة الالتزام الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على القيمة السوقية لحقوق ملكية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٤ - أهمية ودوافع البحث

يكتسب البحث أهميته الأكاديمية من مسابرة للبحوث الحديثة التي اتجهت لدراسة واختبار الدور الفعال لدرجة التزام الشركة بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على القيمة السوقية للشركة، وأن النتائج المستخلصة من هذه الدراسة ستوضح مدى اهتمام الشركات المصرية بالمراجعة الداخلية كأداة تسعى إلى حماية الشركة والمستثمرين من الممارسات الخاطئة، كما يستمد البحث أهميته العملية من كونه يسعى إلى اختبار فروضه عملياً في بيئة الممارسة المحاسبية المصرية، وهو ما يلفت نظر أصحاب المصلحة، وخاصةً المستثمرين في الأسهم، لأهمية التزام الفعلي الشركة بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية. كما أن وراء هذا البحث العديد من الدوافع، أهمها أن البحث ينتهج منهجاً تطبيقياً لاختبار فروضه متلافياً بذلك عيوب الكثير من البحوث السابقة في هذا المجال التي اعتمدت على الدراسة الميدانية فقط، باستخدام قوائم الاستبيان.

٥ - حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة واختبار العلاقة بين درجة الالتزام الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على القيمة السوقية لحقوق الملكية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية. وبذلك يخرج عن نطاق التطبيق الشركات غير المقيدة في البورصة وكذلك المؤسسات المالية، وأثر هذا الالتزام على المتغيرات الأخرى (مثل الأداء المالي للشركة وجودة تقاريرها المالية). وتقتصر الدراسة التطبيقية على الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٨. وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط إختيار عينتيه.

٦ - خطة البحث

في ضوء أهداف البحث ومشكلته ومنهجيته وحدوده، سوف يتناول البحث كل من؛ مفهوم جودة المراجعة الداخلية ومتطلباتها من منظور الإصدارات المهنية والدراسات الأكاديمية، تحليل بيئة ممارسة المراجعة الداخلية في مصر، القيمة السوقية لحقوق الملكية، تحليل العلاقة بين درجة الالتزام الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية والقيمة السوقية لحقوق الملكية، أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، تحليل نتائج الدراسة التطبيقية الاختبارات الإحصائية المستخدمة، ومن ثم نتائج اختبار فرض البحث، على النحو التالي:

٦-١ مفهوم جودة المراجعة الداخلية

بشأن مفهوم جودة المراجعة الداخلية يري (2001) Dittenhofer أن جودة المراجعة الداخلية ليس حقيقة قابلة للحساب، بل يتم تحديدها من قبل التقييمات الذاتية المخصصة لهذه الوظيفة من قبل الإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين. بينما أشار (Coetzee, et al. (2015 إلى أن جودة المراجعة الداخلية تتحدد عند الحصول على عضوية ال IIA والتزام إدارة المراجعة الداخلية بمعايير المراجعة الداخلية. كما يري يوسف (٢٠١٥) أن جودة المراجعة الداخلية تتحقق عند توافر مجموعة من الصفات أو العوامل التي تجعل المراجعين الداخليين يؤديوا عملهم بجودة، وبالتالي دعم قدرة المراجعة الداخلية على تحقيق أهدافها ومن ثم تحقيق أهداف الشركة. بينما يري البعض (Dang & Lawrence, 2016; Obeid & Abdelnur, 2018) أن وجود لجان مراجعة قوية ووجود ميثاق خاص بها واعضاء مؤهلين وتوفيرها موارد للمراجعة الداخلية كفيل بوجود مراجعة داخلية قوية. آخرين (Dumitrescu & Bobițan 2016; Silva, et al, 2019) رؤوا أن جودة المراجعة الداخلية تتحدد من خلال تقييم المراجع الخارجي لمدى اعتماده على وظيفة المراجعة الداخلية ودورها في اكتشاف أو منع المراجعين لأخطاء فعلية داخل الشركة وأفضل طريقة لها واقتراح تدابير علاجية لحماية موارد الشركة. وأخيراً يري شحاته (٢٠٢٠) أنها قدرة المراجع الداخلي على الالتزام بالممارسات القياسية لدوري ووظيفة المراجعة الداخلية التوكيدي والاستشاري لتحسين عمليات الوحدة الاقتصادية وإيجاد منهج منظم وقوي لتقييم وتحسين كفاءة وفعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، وذلك في ضوء التزامه بمعايير الممارسة المهنية وقواعد وأداب وسلوكيات مهنة المراجعة الداخلية.

مما سبق يمكن للباحث التفرقة بين جودة المراجعة الداخلية المدركة وبين جودة المراجعة الداخلية الفعلية، حيث تقوم جودة المراجعة الداخلية المدركة على مدى إدراك وتصور أصحاب المصالح

لمحددات جودة وظيفة المراجعة الداخلية في حين **جودة المراجعة الداخلية الفعلية** فتتحدد من خلال المدى الذي تساهم فيه وظيفة المراجعة الداخلية في تقديم خدمات كفاء وفعاله للإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين.

ويمكن القول أن مفهوم جودة المراجعة الداخلية بهذا المعنى يختلف باختلاف وجهة نظر الأطراف أصحاب المصالح واختلاف وجهة نظر القائم بالتقييم. حيث أشار كل من (Gramling & Hermanson, 2009.; Tortman, 2013) محمد، ٢٠١٦، راعب، ٢٠١٨ أن المراجعة الداخلية كنظام للمعلومات يعتمد في جودته على ثلاث عناصر رئيسية هي؛ (جودة مدخلات المراجعة الداخلية **Inputs**، جودة عمليات المراجعة الداخلية **Processes**، وكلاهما يعبران عن الجودة المدركة، وأخيراً جودة مخرجات المراجعة الداخلية **Outputs** وتعتبر عن الجودة فعلية)، وعنصران فرعيان وهما؛ النتائج **Outcomes**، والعوامل السياقية **Contextual Factors**. وتتمثل **جودة مدخلات المراجعة الداخلية** في المكونات المادية (كالتكنولوجيا المستخدمة للمساعدة في اتخاذ القرار) والبشرية (كالمهارات والموصفات الشخصية لفريق المراجعة الداخلية) اللازمة لأداء أنشطة المراجعة الداخلية. وغالباً ما تستخدم جودة المدخلات كمقياس لجودة المراجعة الداخلية لأن قياسها أقل تكلفة من جودة العمليات والمخرجات حيث تتميز بأنها أسهل في القياس ومتاحة ولها علاقة إيجابية مع جودة المخرجات.

بينما تتمثل **جودة عمليات المراجعة الداخلية** في السلوك والاجراءات والخطوات المتبعة داخل قسم المراجعة الداخلية لتحقيق مخرجاتها. أما **جودة مخرجات المراجعة الداخلية** فتتمثل في نتيجة الخدمة أو المهمة وتنعكس في (القيمة التي يضيفها تقرير المراجعة الداخلية، مدى تنفيذ الشركات لتوصيات المراجعة الداخلية وما يترتب على تنفيذ تلك التوصيات، الوفرة في التكاليف، الكفاءة في الأداء، اكتشاف محاولات الغش، مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجعة الداخلية). وفيما يتعلق **بجودة النتائج** فيمكن استخدامها كمعيار لتقييم المخرجات، فالنتائج هي الأحداث أو زيادة الثقة التي تحققت بناءً على مخرجات الخدمة وغالباً جودة النتائج لا يمكن ملاحظتها ولكن النتائج محدد رئيسي في تقييم جودة الخدمة. وأخيراً **العوامل السياقية** وهي تلك العوامل التي قد تؤثر على جودة الخدمة وتكون خارجة عن سيطرة مقدم الخدمة ولكنها تؤثر على الأبعاد الثلاث الرئيسية وهي المدخلات والعمليات والمخرجات.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن عدم قدرة الهيئات المهنية والدراسات الأكاديمية على صياغة تعريف عام وواضح وأكثر شمولية ودقة لجودة المراجعة الداخلية يرجع إلى إعتارة مفهوماً نسبياً يختلف باختلاف وجهات نظر أصحاب المصالح، وهو ما قد يحد من إمكانية وضع تعريف محدد لجودة المراجعة الداخلية يتمشي مع كافة وجهات النظر، وهو الأمر الذي قد ينعكس سلباً على أداء عمليات وأنشطة المراجعة الداخلية. ومع ذلك يرى الباحث أنه في ضوء ماسبق يمكن تعريف جودة المراجعة

الداخلية بأنها" قدرة المراجعة الداخلية على الالتزام بالممارسات القياسية وأداء دورها الاستشاري والتوكيدي في مجالات الرقابة وأدارة المخاطر والحوكمة، وبالتالي توفير نتائج وتوصيات مفيدة تساعد الإدارة، بصفة خاصة، في الوفاء بمسئوليتها من خلال تخطيط أعمال المراجعة، وكذلك مساعدة كافة أصحاب المصالح من خلال إحداث تأثيرات ايجابية عليهم ومساعدتهم في اتخاذ قرارات رشيدة، وهو ما يساهم في خلق قيمة مضافة للوحدة الاقتصادية".

٦-٢ متطلبات جودة المراجعة الداخلية

من منظور الإصدارات المهنية وفيما يتعلق بمعايير المراجعة الداخلية (IIA, 2017) فقد حددت عوامل لجودة المراجعة الداخلية للحسابات متمثلة في وجود ميثاق عمل للمراجعة الداخلية

(ويتناوله المعيار ١٠١٠، حيث يجب أن يتضمن المبادئ الأساسية للممارسة المهنية ومعايير المراجعة الداخلية، تعريفها، وميثاق وقواعد وسلوك المهنة)، الإستقلال والموضوعية (وتناولهم المعيار ١١٠٠ والذي ركز على الوضع التنظيمي للمراجعة الداخلية بالشركة بأن تتبع رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب، وأن تقدم تقاريرها للجنة المراجعة، والموضوعية وتتحقق من خلال عدم وجود إرتباط بين المهام المكلف بمراجعتها)، الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة (ويتناولها المعيار ١٢٠٠ وتتحقق من خلال إنجاز مهام المراجعة الداخلية بمهارة وتوخي العناية المهنية الواجبة)، ووجود برنامج لضمان وتحسين الجودة (ويتناولها المعيار ١٣٠٠ وتتحقق من خلال وجود برامج لضمان وتحسين الجودة تغطي كافة جوانب نشاط المراجعة الداخلية).

وقد أشارت قواعد السلوك المهني الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (The IIA's Code of Ethics, IIA, 2017) فيما يتعلق بالكفاءة إلى أن المراجعين الداخليين يجب أن يؤديوا خدمات المراجعة الداخلية وفقا للمعايير الدولية للممارسات المهنية للمراجعة الداخلية ويعكس ذلك أهمية الالتزام بالمعايير في ضمان فعالية أنشطة المراجعة الداخلية ودورها الفعال كآلية للحوكمة، وألا يؤديوا سوى الخدمات التي تكون لديهم الخبرة والمعرفة والكفاءة اللازمة لها، وأن يعملوا باستمرار على تحسين مهارتهم وجودة الخدمات التي يقدمونها. أما فيما يتعلق بالموضوعية فيجب على المراجعين الداخليين ألا يشاركوا في نشاط أو علاقة تسيء - أو يتوقع أن تسيء - إلى تقييمهم المحايد، ألا يقبلوا أي شئ قد يسيء- أو يتوقع أن يسيء- إلى تقديرهم المهني، وأن يفصحوا عن كافة الحقائق المادية المعلومة منهم والتي قد يكون من شأن عدم الإفصاح عنها تحريف أو تشويه تقاريرهم عن الأنشطة التي تجري مراجعتها.

وفيما يتعلق بإستيفاء متطلبات الإعتماد عليها من قبل المراجع الخارجي فقد حددت معايير المراجعة الخارجية العوامل التي يجب أن يأخذها المراجع الخارجي في الإعتبار عند تقييم جودة نشاط

المراجعة الداخلية. فوفقاً للمعيار الدولي **ISA 610** قد تتطلب من المراجع الخارجي أخذه في الاعتبار عدد من العوامل عند تقييم نشاط المراجعة الداخلية والتي تتمثل في؛ **الوضع التنظيمي (Organizational Status)** للمراجعة الداخلية وتأثير ذلك على موضوعيتها، ويوضح ما إذا كانت التقارير ترفع للمسؤولين عن الحوكمة بالشركة، وما إذا كان هناك اتصال مباشر بينهم، ومدى الفصل في المصالح المتعارضة، ومدى وجود قيود من قبل الإدارة أو باقي أطراف الحوكمة على عمل المراجعة الداخلية، وما إذا كانت الإدارة تعتمد على توصيات المراجعة الداخلية، وإلى أى مدى وكيف يمكن إثبات ذلك؟، **نطاق عمل المراجعة الداخلية** ونطاق وطبيعة المهام المكلفة بها، **الكفاءة الفنية** التي يتمتع بها فريق المراجعة الداخلية، وتوضح ما إذا كان المراجعون الداخليون أعضاء في هيئات مهنية وما إذا كانوا يحصلون على تدريب فني وتأهيل كافي، وما إذا كان هناك إجراءات لتعيين وتدريب المراجعين الداخليين. **تطبيق منهج منضبط ومنظم** ويوضح ما إذا كان تم التخطيط، والإشراف والمراجعة، والتوثيق المناسب لأنشطة المراجعة، ووجود أدلة ومستندات، وبرامج عمل وتوثيق للمراجعة الداخلية.

وفيما يتعلق بالمعايير الأمريكية فوفقاً ل SAS 128 (والذي يحل محل معيار المراجعة الأمريكي SAS رقم ٦٥) فقد حدد المعيار ثلاثة عوامل لجودة المراجعة الداخلية يجب على المراجع الخارجي أخذها في الاعتبار عند تقييم جودة وظيفة المراجعة الداخلية، لتحديد مدى إعماده على عمل المراجعة الداخلية، وهي؛ **الكفاءة Competence** وتشير كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات إلى تحصيل والمحافظة على المعارف والمهارات عند المستوى المطلوب للمتكمين للقيام بالمهام اللازمة بجد وبالمستوى المناسب من الجودة. **الموضوعية Objectivity** وتشير إلى القدرة على أداء المهام دون السماح بالتحيز أو تضارب المصالح أو التأثير غير المبرر للآخرين على تجاوز الأحكام المهنية بالمعايير المهنية ذات الصلة المتعلقة بالموضوعية أو ما إذا كانت سياساتهم الداخلية تحقق نفس الأهداف، **تطبيق وظيفة المراجعة الداخلية مدخل منهجي ومنضبط and a systematic disciplined approach** ويؤدي تطبيق مدخل منهجي ومنضبط في تخطيط أنشطتها وإدارتها والإشراف عليها واستعراضها وتوثيقها إلى تمييز أنشطة وظيفة المراجعة الداخلية عن متابعة أنشطة الرقابة الأخرى التي قد يتم تنفيذها داخل الشركة.

كما أوضح (AS 2605) الصادر عن (PCAOB) أنه يمكن للمراجعين الخارجيين الإعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية باستخدام المراجعين الداخليين كمساعدين (طريقة مباشرة) في أداء بعض مهام المراجعة الخارجية كدراسة هيكل الرقابة الداخلية وأداء اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية. أو باستخدام عمل وظيفة المراجعة الداخلية كدليل (طريقة غير مباشرة) حيث يعتمد فيها المراجع الخارجي على عمل سابق للمراجعة الداخلية يتعلق بأحد أو بعض مهام المراجعة الخارجية. ويمكن للمراجع الخارجي الإعتماد على عمل المراجعة الداخلية إذا توافرت معايير محدده في أنشطة وممارسات

المراجعة الداخلية وتتمثل هذه المعايير في الكفاءة والموضوعية. ولتقييم موضوعية المراجعين الداخليين يجب على المراجع الحصول على المعلومات الخاصة بها - أو تحديثها - من سنوات سابقة مثل، (الوضع التنظيمي للمراجع الداخلي المسؤول عن وظيفة المراجعة الداخلية، ووجود سياسات للحفاظ على موضوعية المراجعين الداخليين حول القضايا التي تم مراجعتها). ولتقييم كفاءة المراجعين الداخليين حدد المعيار عوامل جودة المراجعة الداخلية التي يجب على المراجع الحصول على المعلومات الخاصة بها- أو تحديثاتها - من سنوات سابقة.

كما تناولت مجموعة أخرى من المعايير الأمريكية ذات الصلة، العلاقة بين المراجع الخارجي والداخلي، حيث سمح معيار المراجعة (AS: 2201) للمراجع الخارجي، لأغراض مراجعة الرقابة الداخلية، باستخدام العمل الذي يؤديه، أو الحصول على مساعدة مباشرة من المراجعين الداخليين، أو موظفي الشركة، والتي توفر أدلة حول فاعلية الرقابة الداخلية على التقارير المالية. كما يجوز له أيضاً استخدام هذا العمل للحصول على أدلة تدعم تقييمه لخطر الرقابة لأغراض مراجعة القوائم المالية. وأوضح المعيار أنه يجب على المراجع الخارجي تقييم كفاءة وموضوعية الأشخاص الذين يعتزم استخدام عملهم، وفي سبيل ذلك يجب تطبيق الفقرات من 9 إلى 11 في (AS 2605) والخاصه بتحديد كفاءة وموضوعية المراجعين الداخليين.

ويري الباحث أن هناك شبه اتفاق بين المعايير الأمريكية التي تناولت العلاقة بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي مع المعايير الدولية في جميع النقاط، إلا أنه تظل هناك بعض الاختلافات في الأهداف والتعاريف والمتطلبات، حيث أجرى Auditing Standard Board (ASB) تغييرات مختلفة على المعيار الدولي، كما تم استخدام عبارات أكثر انتشاراً في الولايات المتحدة، وتم وضع أمثلة وإرشادات ملائمة للبيئة الأمريكية. ويعتقد ASB أن مثل هذه التغييرات لن تخلق اختلافات بين المعيار الأمريكي ونظيره الدولي.

كما تناولت بعض الجهات الإشرافية متطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية فقد أشارت مواصفة ISO 9000 أنه يجب على المراجعة الداخلية أن تحدد المعايير والهدف لكل عملية مراجعة وأن يتم اختيار المراجعين واجراء المراجعات بموضوعية وعدم تحيز، وأن تحتفظ بمعلومات موثقة كدليل على تنفيذ برامج المراجعة وعلى نتائج عمليات المراجعة التي تمت. كما أوضح تقرير لجنة بازل، في المبدأ رقم 11 منه أنه يجب على البنوك الالتزام بإنشاء وظيفة للمراجعة الداخلية وأن تكون ذات فعالية وكفاءة وعلى قدر كاف من الإستقلال والحياد، على أن يستطيع فريق المراجعة الداخلية رفع تقاريره إلى مجلس الإدارة. وأشار تقرير لجنة Treadway الذي صدر عام 1987، إلى ضرورة وجود وظيفة مراجعة داخلية لدى شركات المساهمة ومدعمة بقدر مناسب من الأشخاص المؤهلين ويتمتعوا بقدر من الموضوعية والإستقلال.

وأخيراً فيما يتعلق بالوضع في مصر، فقد صدر المعيار المصري رقم (٦١٠) بقرار وزير الاستثمار رقم ١٦٦ لعام ٢٠٠٨. وهو عبارة عن ترجمة للمعيار الدولي (ISA 610) لسنة ٢٠٠٤، غير موافقة لبيئة الممارسة المهنية المصرية، ولم يحدث بها أي تغيير منذ عام ٢٠٠٨، لذلك لم يوفر للمراجع الخارجي في مصر الاجراءات والإرشادات الكافية التي يجب عليه اتباعها، لتساعده في الوصول لحكم سليم بشأن تقييم فعالية وظيفة المراجعة الداخلية. كما ألزم دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر الصادر عن مركز المديرين المصري التابع لوزارة الاستثمار الشركات على ضرورة تشجيع ودعم إستقلالية المراجعين الداخليين وذلك من خلال توفير قنوات إتصال مباشرة بينها وبين مجلس الإدارة ولجانها.

وبشأن متطلبات جودة المراجعة الداخلية من منظور الدراسات الأكاديمية فقد اختلفت وجهه نظر الباحثين في تحديد وتقييم أهمية المعايير التي يستخدمها أصحاب المصلحة المهتمين بالمراجعة الداخلية في تقييم كل عنصر من متطلبات جودة المراجعة الداخلية كما حددتها المعايير الدولية والمنظمات المهنية، وسوف يتناول الباحث تلك العوامل فيما يلي:

أ- الموضوعية والإستقلال Independence and Objectivity

ويعد استقلال المراجع الداخلي وموضوعيته حجر الزاوية في هذه المهنة. فالأحكام الموضوعية من قبل المراجعين الداخليين تمثل شرطاً ضرورياً لمساهمة وظيفية المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات (PCAOB, 2007; IIA, 2011, 2012)، كما أنها من المتطلبات الجوهرية لجودة المراجعة الداخلية، والتي أشار إليها تعريف المراجعة الداخلية الصادر عن IIA كمتطلب رئيسي يجب توافره في المراجعين الداخليين عند أداءهم الخدمات الاستشارية والتوكيدية، وبالتالي لا بد أن تكون وظيفة المراجعة الداخلية مستقلة بالقدر الذي يسمح لها بأداء جميع مهامها بكفاءة وفاعلية دون التأثير عليها.

وتفرد معايير المراجعة الداخلية بين كل من الموضوعية والإستقلال حيث عرفت (IIA 2017) الإستقلال على أنه "التحرر من الشروط والظروف التي تهدد قدرة نشاط المراجعة الداخلية أو مدير إدارة المراجعة الداخلية على القيام بمسئوليات المراجعة الداخلية على نحو غير متحيز"، بينما عرف الموضوعية على أنها "عدم التحيز الذهني بحيث يسمح للمراجعين الداخليين أداء أنشطة المراجعة الداخلية على نحو يجعلهم يعتقدون في سلامة نتائج وجودة أعمالهم دون حدوث أخطاء"، وهذان التعريفان يوضحان أن الموضوعية هي حالة ذهنية، أما الإستقلال هو الوضع الذي يسمح للمراجع بأن يعمل بموضوعية. كما اتفق البعض (Bello et al., 2017; Endaya & Hanefah, 2016; Ahmed & Taylor 2009; Hoos et al., 2014; Shil, 2015) على أن الدور المزدوج للمراجع الداخلي يجعله عرضة لتهديد موضوعيته، فالمراجع الداخلي لا يواجه فقط نزاعات

الأدوار، بل يتعرض أيضًا لضغوط لتحقيق التوازن بين الالتزام بمتطلبات مهنة المراجعة الداخلية والمتطلبات المفروضة عليه كونه موظف بالشركة.

وفيما يتعلق بالعوامل التي يمكن الإعتماد عليها لقياس وتقييم مدى موضوعية واستقلال نشاط المراجعة الداخلية بالشركة، بشأن موقع إدارة المراجعة الداخلية بالشركة وما تقوم به من أعمال فقد أشار (قواعد تنفيذية لحوكمة الشركات، ٢٠١٦، الجبو، ٢٠١٧، عبدالواحد، ٢٠١٨، غنيم، ٢٠١٦، هاشم، ٢٠١٨، Muqattash, 2017, Obeid & Abdelnur, 2018; ISA 610; Abdel Razek, 2014; Regoliosi & d'Eri, 2014; IIA, 2017, المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للشركة من استقلالها وأن يسمح لها بممارسة واجباتها، أن لا يشارك المراجع الداخلي في أي أعمال تنفيذية داخل الشركة، أن يحرص مدير إدارة المراجعة الداخلية على التأكد من أن مرعوسيه لا يقومون بمراجعة أعمال قام بها أقرباء لهم أو أي أطراف ذات صلة، أن لا يقوم المراجع الداخلي بمراجعة الإدارات المتحكمة في توظيفه أو تحديد رواتبه أو مكافآته، أن يحرص مدير إدارة المراجعة الداخلية على التأكد من أن الموظفين المنتقلين من أقسام أو إدارات أخرى إلى إدارة المراجعة الداخلية لا يقومون بمراجعته أعمال قاموا بها في تلك الإدارات، أن لا يتأثر المراجع الداخلي بالعلاقات الشخصية مع موظفي الشركة عند القيام بعملية المراجعة، وأشار (Abdel-Razek, 2014; IIA, 2017; ISA 610;)

فيما يتعلق بتقارير المراجعة الداخلية، أن يقوم المراجع الداخلي بإعداد تقريره عن الحقائق التي توصل إليها دون أي تأثيرات من كافة المسؤولين بالشركة، أن ترفع تقارير ادارة المراجعة الداخلية الى لجنة المراجعة أو الى مجلس الإدارة أو كليهما مباشرة.

وأشار (Abbott, et al., 2016 Gros et al., 2017; Jiang et al., 2018; ISA 610; Obeid & Abdelnur, Dang & Lawrence, 2016; ٢٠١٦، قواعد تنفيذية لحوكمة الشركات، 2018) فيما يتعلق بعلاقة إدارة المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة، أن يكون للجنة المراجعة بالشركة رأى في تعيين أو عزل المراجع الداخلي، أن يحق للجنة المراجعة بالشركة محاسبة المراجع الداخلي مع إخطار مجلس الإدارة بالنتيجة، أن تكون لجنة المراجعة بالشركة هي الجهة المعنية بتقييم أداء ادارة المراجعة الداخلية، أن يكون للجنة المراجعة بالشركة الحق في إبداء الرأي بشأن تحديد موازنة إدارة المراجعة الداخلية، أن تكون الموازنة المخصصة لإدارة المراجعة الداخلية كافيته لأداء مهام المراجعة الداخلية، أن توجد قنوات اتصال مباشر بين مدير إدارة المراجعة الداخلية وبين لجنة المراجعة. وأشار (Abbott, et al, 2016; Carcello, et al., 2017; Dang & Lawrence, 2016, ISA 610; Muqattash, 2017; Obeid & Abdelnur, 2018؛ حجازي، ٢٠٠٧؛ ابو جبل، ٢٠١٦؛ النافعابي

(٢٠١٧). فيما يتعلق بمسئوليات وظيفية المراجعة الداخلية، ألا يوجد قيود أو معوقات موضوعه على وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة سواء من مجلس الإدارة أو المكلفين بالحوكمة، عدم وجود مسئوليات متعارضة تقع على عاتق المراجعين الداخليين بالشركة، عدم تدخل مجلس الإدارة في وضع خطة المراجعة الداخلية بالشركة، عدم تدخل مجلس الإدارة في أداء مهام وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة، ووجود مساندة من الإدارة العليا ولجنة المراجعة للحفاظ على موضوعية واستقلال إدارة المراجعة الداخلية، أن لا يواجه مدير إدارة إدارة المراجعة الداخلية مشكلة في إبلاغ مجلس الإدارة ولجنة المراجعة عن أي ضغوط يتعرض لها من أي مسئول داخل الشركة، أن يضمن مجلس الإدارة تنفيذ ومعالجة ملاحظات إدارة المراجعة الداخلية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ تلك الإقتراحات والتوصيات وتعاون الإدارات والأقسام التي يتم مراجعتها، أن تلتزم اللائحة الداخلية بالشركة بالإدارات الأخرى بتوفير كافة المستندات اللازمة للمراجعة الداخلية دون قيود أو تأخير، وجود صلاحيات كافيته لإدارة المراجعة الداخلية لفحص كافة سجلات الشركة وممتلكاتها، أن يكون العمل بإدارة المراجعة الداخلية بالشركة فرصة للتدريب الجيد للمراجعين الداخليين للتزقي الوظيفي وشغل المناصب القيادية الإدارية.

ب- الكفاءة المهنية Professional Competence

علي المراجعين الداخليين أن يستخدموا المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة في أداء خدمات المراجعة الداخلية. وتعتبر الكفاءة المهنية للأفراد القائمين على نشاط المراجعة الداخلية كنواحي شخصية ترتبط بالمراجع الداخلي، ويطلق عليها أيضاً كفاءة نشاط المراجعة الداخلية وذلك لأن الكفاءة تتناول العلاقة بين السمات الشخصية للمراجع الداخلي (المدخلات) وعلاقتها بالمنتجات، بمعنى أن جودة وظيفة المراجعة الداخلية كمنتجات تكون إلى حد ما دالة في مدخلات النواحي الشخصية المرتبطة بالمراجع الداخلي، وتتوقف كفاءة المراجعين الداخليين على مجموعة من المحددات الرئيسية وهي الخبرات والمستوى التعليمي والعملي للأفراد المكلفين بمهام المراجعة الداخلية (محمود، ٢٠١٥).

وفيما يتعلق بالمحددات الفرعية للكفاءة المهنية للمراجع الداخلي فقد أشار (Ege, 2014, Abdel Razek, 2014; Gros, et al, 2016; Erasmus & Coetzee, 2018; ISA 610, Dang & Lawrence, 2016, Shohihah, 2018, Obeid & Abdelnur, 2018، ٢٠١٦؛ الجبو، ٢٠١٧؛ عبد الواحد، ٢٠١٨؛ هاشم، ٢٠١٨) فيما يتعلق بكفاءة وخبرة المراجعين الداخليين إلى عدد من المحددات أهمها؛ أن يكون عدد أعضاء فريق المراجعة الداخلية بالشركة كاف لأداء مهام المراجعة الداخلية، توافر عدد كافي من المراجعين الداخليين أعضاء في هيئات مهنية ذات علاقة ضمن أعضاء فريق المراجعة الداخلية بالشركة، أن يتوافر لدى أعضاء فريق المراجعة الداخلية بالشركة الخبرة الكافية لأداء مهام المراجعة الداخلية، تمتع أعضاء فريق المراجعة الداخلية بالشركة بمستوى تعليمي مرتفع، إمتلاك المراجعون الداخليين بالشركة المعرفة الكافية بتكنولوجيا المعلومات والإجراءات الرقابية المتعلقة

بها، حرص أعضاء فريق المراجعة الداخلية بالشركة على الحصول على شهادات مهنية معتمدة، إمتلاك أعضاء فريق المراجعة الداخلية بالشركة المعرفة الكافية بعمليات واجراءات الشركة والصناعة التي تعمل بها، أن يتم نقل المراجعين الداخليين من إدارات أخرى داخل الشركة (خاصة المالية) ولا يتم قبول موظفين حديثي التخرج للعمل بإدارة المراجعة الداخلية، أن يكون لدى أعضاء فريق المراجعة الداخلية إلماماً كافياً بمعايير المراجعة الداخلية الدولية، حرص أعضاء فريق المراجعة الداخلية بالشركة على متابعة التعديلات على معايير المراجعة الداخلية أولاً بأول.

بينما أشار حجازي، ٢٠٠٧؛ مباشر، ٢٠١٤؛ (Dang & Lawrence, 2016; ISA 610; Obeid & bdelnur, 2018) فيما يتعلق بتدريب المراجعين الداخليين إلى ضرورة وجود خطط استراتيجية بالشركة لتدريب المراجعين الداخليين، أن يوجد بالشركة سياسات ثابتة لتوظيف وتدريب المراجعين الداخليين، تنفيذ الشركة لورش عمل ودورات لتدريب المراجعين الداخليين، أن تكون ساعات التدريب لتطوير كفاءة ومهارات المراجعين الداخليين بالشركة كافية، ووجود تنوع في عمليات التدريب لتتناسب كافة المهام التي يقوم بها المراجعين الداخليين بالشركة، أن يكون المبلغ المخصص لتدريب المراجعين الداخليين بالشركة منسوباً إلى الموازنة السنوية لإدارة المراجعة الداخلية كافيًا، أن يؤخذ في الإعتبار عند ترقية ومكافأة المراجعين الداخليين بالشركة عدد الدورات التدريبية ومجالاتها، أن تشجع الشركة المراجعين الداخليين علي التطوير المستمر وحضور ندوات ومؤتمرات علمية ومهنية في مجال الإختصاص، أن يتمتع أعضاء فريق المراجعة الداخلية بمستوي مرتفع من الإعداد والتدريب الفني المتخصص، أن يكون حجم الموازنة السنوية الإجمالية لإدارة المراجعة الداخلية كافيًا ومناسباً للقيام بمهام المراجعة بدرجة عالية من الجودة. كما أكد (Jiang, et al. (2018 على ضرورة أن يكون مدير إدارة المراجعة الداخلية بالشركة حاصل على ترخيص من معهد المراجعين الداخليين لممارسة وظيفة المراجعة الداخلية، أن يتابع مدير إدارة المراجعة الداخلية عمليات المراجعة الداخلية من خلال التقارير والإجتماعات مع مساعديه، كما أكد (Frederic, 2001, IIA, 2003, IIA, 2004; IIA, 2004a, IIA, 2005, IIA, 2009, Vardina, 2010; Davis & cory, 2010; Floria & Romana, 2011, Hardeep & Bikram, 2011; Cohen, et al., 2012; Douglas, et al., 2012؛ شحاته، ٢٠١٣؛ النجار، ٢٠١٣؛ فوزي، ٢٠١٥؛ (Stevens, 2016; Shahimi & Mahzan, 2018 فيما يتعلق بالممارسات القياسية لوظيفة المراجعة الداخلية إلى أهمية قيامها بأداء أدوارها الاستشارية والتوكيدية المكلفة بها في المجالات الثلاث الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر.

ت- جودة أداء المهام Quality of work performance

وتعني مراعاة الأصول والمبادئ المتعارف عليها في المحاسبة والمراجعة، ودستور أخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية أبو جبل (٢٠١٧). وحتى يمكن تحقيق فعالية وظيفة المراجعة الداخلية يجب أن تؤدي مهامها بمستوى مرتفع من الجودة يساعدها على تحقيق أهدافها من تلك المهام، وتعتبر جودة أداء المهام من أهم متطلبات تحقيق جودة وظيفة المراجعة الداخلية. ولضمان قيام المراجعين الداخليين بأداء أوارهم بطريقة سليمة حددت المعايير والدراسات الأكاديمية عدد من العوامل والإرشادات التي تساعدهم في القيام بمسئولياتهم. و توصل البعض (عبد الواحد،٢٠١٨، غنيم،٢٠١٦، Regoliosi,&D Eri,2014; ISA610; IIA,2017) فيما يتعلق بميثاق وظيفة المراجعة الداخلية ضرورة وجود دليل مكتوب لوظيفة المراجعة الداخلية يوضح أهدافها ووظائفها ومسئوليتها داخل الشركة، أن يتم تحديد طبيعة الدور التوكيدي الذي تقدمه إدارة المراجعة الداخلية الي مجلس الإدارة تحديداً ووضوحاً في ميثاق وظيفة المراجعة الداخلية، أن يتم تحديد طبيعة الدور الاستشاري الذي تقدمه إدارة المراجعة الداخلية الي مجلس الإدارة تحديداً ووضوحاً في ميثاق وظيفة المراجعة الداخلية، تحديث ميثاق وظيفة المراجعة الداخلية كل فترة زمنية، وجود ميثاق أخلاقي يلتزم به كافة العاملين بإدارة المراجعة الداخلية بالشركة.

وفما يتعلق بتخطيط أنشطة المراجعة الداخلية أشار (Dang Lawrence, ISA 610; IIA,2017, & 2016 Erasmus & Coetzee,2018.Gros et al.,2017،٢٠١٦، غنيم،٢٠١٨، راغب،٢٠١٨، ضرورة التخطيط لأنشطة وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة والاشراف عليها وفحصها وتوثيقها بشكل سليم، أن تتسم برامج وخطط المراجعة الداخلية داخل الشركة بالدقة، أن يتسم نطاق عمل المراجعة الداخلية داخل الشركة بالكفاية، أن يبذل المراجعون الداخليون بالشركة العناية المهنية الواجبة عند أداء مهام وظيفة المراجعة الداخلية، وجود دعم من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة العليا لوظيفة المراجعة الداخلية بالشركة، أن تعتبر موارد إدارة المراجعة الداخلية ملائمة وكافية وتستخدم بفعالية من أجل انجاز خطة المراجعة الداخلية بالشركة. وأكد (عبدالواحد،٢٠١٨، الجبو،٢٠١٧، راغب،٢٠١٨، غنيم،٢٠١٦،

فيما يتعلق بوجود برامج لضمان وتحسين الجودة، ضرورة وجود نظام بالشركة يتبع لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة لمراقبة جودة مهام إدارة المراجعة الداخلية، أن توجد أدوات للتقييم الداخلي لأداء وظيفة المراجعة الداخلية مثل مؤشرات الأداء، الدراسات المسحية، بطاقات الأداء المتوازن، أن تضع الإدارة العليا شروطاً يجب أن تتوفر في مدير إدارة المراجعة الداخلية، كان يكون لديه مؤهل علمي حده الأدنى الشهادة الجامعية الأولي وعدد كاف من سنوات الخبرة، أن توجد جداول عمل تتضمن الأنشطة التي يجب مراجعتها والمواعيد التي سوف تبدأ بها عملية المراجعة، والوقت المقدر لعملية المراجعة، أن يتم تقييم أداء إدارة المراجعة الداخلية مرة واحدة على الأقل سنوياً أو كل ثلاث سنوات أو كل خمس سنوات بواسطة مراجع

أو فريق مراجعة مؤهل ومستقل من خارج الشركة، أن تتم عملية التقييم المستمر للمراجع الداخلي لبيان مدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية، وجود إمكانية للحصول على تغذية عكسية من المراجعين الخارجيين ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة حول أى أمور مهمة قد تؤثر على عمل إدارة المراجعة الداخلية بالشركة، أن تطلب إدارة المراجعة الداخلية بالشركة توضيحات من مجلس الإدارة عن أسباب عدم تبني توصياتها.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن الدراسات الأكاديمية ركزت على جودة وظيفة المراجعة الداخلية ككل من خلال علاقتها بالمراجع الخارجي، وأن قليل من تلك الدراسات إهتم بجودة وظيفة المراجعة الداخلية من خلال الإهتمام بوجهه نظر أصحاب المصلحة الآخرين. كما يخلص الباحث إلى وجود شبه اتفاق بين الدراسات الأكاديمية حول متطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية مع تلك التى حددتها الإصدارات المهنية على الرغم من اختلاف البيئات التى تمت فيها تلك الدراسات والتى يمكن تلخيصها في ثلاث عناصر هي الإستقلال والموضوعية، الكفاءة والمقدرة المهنية، وتطبيق منهج منضبط ومنظم (جودة أداء المهام).

٦-٣ تحليل بيئة ممارسة المراجعة الداخلية في مصر

هناك بعض المحاولات القليلة من قبل بعض الجهات المسؤولة عن تنظيم وضبط أداء الشركات المصرية لنشر الوعي بأهمية دور المراجعة الداخلية في الرقابة على أداء الشركات والحفاظ على مصالح أصحاب المصالح المختلفين، ومن أهم تلك المحاولات دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية - ٢٠٠٥ الصادر عن مركز المديرين المصري التابع لوزارة الاستثمار، دليل القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات، ٢٠٠٧، وهناك أيضاً الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦ والذي أشار إلى أهمية دور إدارة المراجعة الداخلية كإحدى آليات حوكمة الشركات، ونص الدليل على أهمية إستيفاء القواعد الآتية والمتعلقة بالمراجعة الداخلية والتي تضمن توافر مستوي مقبول لجودة المراجعة الداخلية، والتي من أهمها؛ تولي إدارة المراجعة الداخلية مسئول متفرغ بالشركة، وأن يكون من القيادات الإدارية بها، وتكون تعييته الفنية للجنة المراجعة، ويتبع إدارياً العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي للشركة، يكون عزل وتعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية وتحديد أتعابه بناءً على توصية من لجنة المراجعة.

ويقوم العضو المنتدب بناءً على تلك التوصية بإصدار قرار بذلك، ولا يجوز تغيير أتعابه أو أى مزايا يحصل عليها دون الرجوع للجنة المراجعة، يجب أن يكون لمدير إدارة المراجعة الداخلية كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بعمله على أكمل وجه، يجب إمداد إدارة المراجعة الداخلية بكافة الوسائل والأدوات والتجهيزات اللازمة للقيام بعملها بكفاءة، تقوم لجنة المراجعة بتحديد أهداف وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية، واعتمادها من مجلس الإدارة، يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية برفع تقرير ربع سنوي

على الأقل للجنة المراجعة يوضح فيه نتائج أعمال إدارة المراجعة الداخلية، على الشركة دعم وتشجيع موضوعية وإستقلال إدارة المراجعة الداخلية من خلال توفير قنوات إتصال مباشر بينها وبين مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، مع التأكيد على سهولة حصول العاملين بإدارة المراجعة الداخلية على المعلومات والتقارير الهامة المتعلقة بكافة القطاعات داخل الشركة، يتم وضع نظم وإجراءات المراجعة الداخلية بناءً على تصور ودراسة للمخاطر التي تواجهها الشركة، على أن يستعان في ذلك بآراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري الإدارات بالشركة، وأن يتم تحديث ومتابعة وتقييم تلك المخاطر بشكل دوري.

وأخيراً يعتبر معيار المراجعة المصري رقم ٦١٠ لسنة ٢٠٠٨ هو الإصدار المهني المصري الوحيد الذي يتناول تعريف ووظيفة المراجعة الداخلية ونطاق عملها واهدافها وعلاقتها بالمراجع الخارجي. ويهدف هذا المعيار إلى دراسة أنشطة المراجعة الداخلية وتأثيرها على اجراءات المراجعة الخارجية. كما يوضح المعيار أن نطاق عمل وظيفة المراجعة الداخلية واهدافها يتنوع ويختلف علي حسب حجم المنشأة وهيكلها ومتطلبات الادارة والذي يشمل عادة مايلي: متابعة اعمال هيكل الرقابة الداخلية والذي يقع وضعة علي عاتق الادارة والتي تكلف المراجعة الداخلية بالمتابعة المستمرة له من خلال فحص الضوابط ومتابعة تشغيله وتقديم التوصيات لتحسينه، مراجعة المعلومات المالية والمراجعة التشغيلية، فحص الجودي الاقتصادية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها ويشمل ذلك عناصر الرقابة غير المالية للمنشأة، وأخيراً فحص مدى الالتزام بالقوانين واللوائح وسياسات الادارة وتوجيهاتها.

وقد أشارت دراستا (Ebaid,2011; El-Tahan, 2016) إلى طبيعة وخصائص وظيفة المراجعة الداخلية في مصر وأكدت على وجود ادارات للمراجعة الداخلية بنسبة كبيرة ولكنها تتصف بأنها أقل كفاءة ويرجع ذلك لانخفاض الاستقلال التنظيمي لتلك الادارات، وعدم تبعيتها لرئيس مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة بصورة مباشرة، عدم توافر الدعم والتعاون من الادارة العليا لأنشطة المراجعة الداخلية، انخفاض مستوى تأهيل المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية، تركيز إدارة المراجعة الداخلية على أنشطة المراجعة المالية، والالتزام بالقوانين، مع عدم تركيزها أو تطويرها على دورها الإستشاري أو التوكيدي لفاعلية هيكل الرقابة الداخلية أو دورها في حوكمة الشركات أو إدارة المخاطر، وأن مستوى منخفض من التعاون بين المراجع الداخلي ومراقب الحسابات. وأن مصر ليس لديها نظام مراجعة داخلية مستقل ناجح ولن يكون لديها ما لم يتم تغيير منهجية الإدارة بشكل جذري. وتوضح هذه النتائج وجود صعوبات تواجه المهنة في الشركات المصرية المسجلة بالبورصة بما يؤثر على وضعها الحالي بصورة سلبية، وفعالية دورها في حوكمة الشركات.

وبالإسترشاد بتجارب بعض الدول الأخرى الرائدة في مجال المراجعة الداخلية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وكندا وجنوب أفريقيا وألمانيا ونيوزلندا وأستراليا وأخيرا السعودية يتضح أن

المراجعة الداخلية في مصر لا ترتقي لكونها مهنة، لها مقوماتها وأهدافها، مثل تلك الدول حيث لم تستوفي شروط اعتبارها مهنة، كيفما أستوفتها تلك الدول، والتي من أهمها؛ ضرورة وجود هيكل عام من المعرفة المتخصصة المنظمة، تنظيم عملية تعليم وتدريب يجب اجتيازها بنجاح للحصول على ترخيص مزاوله المهنة، ضرورة وجود جمعيات أو تنظيمات مهنية، ضرورة وجود دستور بآداب وسلوك المهنة.

ومن خلال تحليل تجارب بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا وأمريكا اللاتينية وجنوب افريقيا وأستراليا وألمانيا ونيوزلندا والمملكة العربية السعودية والتي يوجد بها فروع ل IIA الدولي (IIA SA; IIA Coetzee et al 2015; Coetzee et al, 2010; USA; IIA KSA; IIA AU; IIA NZ) Alzeban & Sawan, 2013; Burnaby & Hass, 2011; Moodley, 2019; Smidt, et al, 2018; Eulerich & Westhausen, 2018) يتضح توافر الاعتبارات السابقة للمهنة، بالإضافة لالتزامها بعدد من الأهداف من أهمها؛ تطوير مهنة المراجعة الداخلية في المؤسسات المختلفة، تطوير مهنة المراجعة الداخلية ودورها في كل من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالمنشأة والحوكمة، تبادل الخبرات والمهارات المختلفة بين المراجعين الداخليين في مختلف دول العالم، وضع إطار مهني متكامل يعمل على تطوير المعايير وقواعد السلوك المهني وبرامج تطوير مهنية، انشاء والحفاظ على مجتمع ملتزم وحيوي ومتناسك من المراجعين الداخليين، كسب والحفاظ على اعتراف السوق لمهنة المراجعة الداخلية وللمعهد، ضمان مهنية واحترافية المراجعة الداخلية، الاستمرارية، وضع بصمات للمعهد في تطوير المهنة.

كذلك يتضح وجود تشابه بين تجربة كل من الولايات المتحدة الامريكية وجنوب افريقيا بالالتزام بالمعايير الدولية وقواعد السلوك المهني، بينما قامت السعودية بتبنى مجموعة من المعايير وقواعد السلوك المهني الخاصة بها، حيث قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بإصدار مشروع معايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك ليشكل الاساس المرجعي لتنظيم مهنة المراجعة الداخلية في السعودية (وهو محاولة لمضاهاة المعايير الدولية). وفيما يتعلق بالعضوية في ال IIA تعددت فئات العضوية في الدول الثلاث ولكن اختلفت تصنيفاتها المختلفة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أنه لا يوجد تنظيم لمهنة المراجعة الداخلية في مصر، أو أي إرشادات أو معايير يمكن من خلالها مساعدة المراجعين الداخليين على أداء مهامهم. وأنه فيما يتعلق بكفاءة المراجعين الداخليين يتضح أنه لا يوجد اطار عمل ينظم مهنة المراجعة الداخلية بمصر، كما لا يوجد الزام للمراجعين الداخليين بمعايير المراجعة الداخلية الدولية، عدم وجود شروط للمهنة أو ترخيص لمزاوله المهنة، وجود تدنى في ادراك المراجعين الداخليين عن مسئولياتهم، ومن ثم انخفاض كفاءة المراجعين الداخليين. أما فيما يتعلق بموضوعية واستقلال وظيفة المراجعة الداخلية يتضح انخفاض الاستقلال التنظيمي لادارات المراجعة الداخلية بالشركات المصرية وأن عدد قليل منها يخضع للإدارة

العليا وعدد كبير يخضع للإدارة التنفيذية أو الإدارة المالية وهو ما يدل على ضعف موضوعية المراجعين الداخليين وعدم توافر الإستقلال الكافي لهم. وفيما يتعلق بجودة أداء المهام يتضح أن وظيفة المراجعة الداخلية في مصر مازالت تهتم فقط عند أداء مهامها بالجوانب المالية فقط أما الجوانب غير المالية فمازال المراجع الداخلي لا يبذل فيها العناية المهنية الواجبة.

٦-٤ القيمة السوقية لحقوق الملكية

بشأن مفهوم قيمة الشركة فلا يوجد اتفاق بين الدراسات حول تعريف محدد له فقد عرف شومان (٢٠٠٥) القيمة بأنها السعر الذي يرغب المستثمر دفعه مقابل الحصول على سهم معين من أسهم الشركة. وقد ظهر مصطلح قيمة الشركة في الدراسات السابقة تحت عدة مسميات، حيث رأى عباد(٢٠٠٤) أن قيمة الشركة هي تعظيم ثروة الملاك، والمتمثلة في تعظيم القيمة السوقية للسهم بينما إستخدم البعض (Andreou et al (2013) مصطلح أداء الشركة Firm Performance كمرادف لقيمة الشركة، بينما أشار البعض (Watts and Zuo, (2012 إلى أن قيمة الشركة تتمثل في عوائد الأسهم Stock Returns. وقد إستخدم (Francis et al (2013 مصطلح قيمة الشركة كمرادف لعدة مصطلحات وهي؛ القيمة من وجهة نظر المساهمين Shareholder Value، المنفعة للمساهمين Shareholders Benefit، أداء الشركة، وأداء سهم الشركة Firm Stock Performance.

وتمثل قيمة الشركة اجمالى القيمة السوقية للأصول المنتجة في الشركة. وتقاس بالسعر السوقى لسهم الشركة، أو القيمة السوقية لأسهم الشركة في نهاية السنة المالية. وتعتبر قيمة الشركة مقياساً جيداً لقدرة الشركة على توليد الأرباح المستقبلية من خلال الكفاءة في استغلال أصولها. فضلا على أنها تعكس القيمة الحالية للشركة وإحتمالية ارباحها المستقبلية (الصيرفي،٢٠١٥)، فكلما زادت قيمة الشركة، زادت ثروة ملاك تلك الشركة من ناحية، ومن ناحية أخرى، كان ذلك سبباً لكسب مستثمرين محتملين. كما أن قياس قيمة الشركة من قبل المساهمين بشكل سليم، يمكنهم من مراقبة الإدارة، ويحفز المديرين على تحقيق مصالح الملاك(عوض،٢٠١٥). وقد شهد العالم بعد الأزمة المالية العالمية، التي حدثت عام ٢٠٠٨، العديد من حالات الإفلاس وفشل الشركات وتعثرها، كما حدث في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا، مما أدى إلى تسبب خسائر كبيرة للاقتصاد القومي لهذه الدول، وتأثر نشاط الشركات بالسوق المالى بشكل كبير، مما أدى إلى انخفاض القيمة السوقية لهذه الشركات، ونتيجة لذلك أصبح إهتمام الشركات هو تحسين قيمة الشركة السوقية، والمتمثلة في أسعار أسهمها في السوق المالى، وذلك للتأثير على توقعات المحللين المالىين والمستثمرين في السوق المالى عند تقديرهم للأرباح المستقبلية. وأوضح (Aras & Yildirim (2018 أن القيمة السوقية هي واحدة من أهم مؤشرات ربحية الشركة ونجاحها.

ويتفق كل من (Perek & Perek, 2012; Farooq & Thyagarajan, 2014; Bancel & Mitto, 2014) أن قياس قيمة الشركة هو عملية توقع للقيمة الحالية للعوائد المتوقعه للمساهمين وتحويل هذا التوقع إلى رقم يمثل تقديراً لقيمة الشركة. ولا يزال تقدير القيمة الحقيقية للشركة يمثل تحدياً للأكاديميين والممارسين وملاك الشركة والمديرين. ويرى صالح (٢٠١٧) أنه على الرغم من تعدد المقاييس المستخدمة في احتساب قيمة الشركة إلا أن القيمة السوقية لحقوق الملكية هي أفضل مقياس لقيمة الشركة، لأنها أكثر مصداقية وسهولة في احتسابه نظراً لتوافر البيانات اللازمة لإستخدامها من واقع التقارير والقوائم المالية فهي تعتمد على بيانات حالية فعلية، لا تتطلب تقديراً، مما يقلل من أخطاء التقدير ويزيد من دقة القياس. حيث تعرف القيمة السوقية لحقوق الملكية بأنها سعر الأسهم السائدة في السوق المالي، وهو ما يعكس السعر المستعد أن يدفعه المستثمرين كضمن لأصول الشركة، والذي يقيس سعر أسهم الشركة المتداوله فعلياً في بورصة الأوراق المالية في نهاية السنة (الشعار واخرون، ٢٠١٥).

وبشأن قياس القيمة السوقية لحقوق الملكية فيتم من خلال حاصل ضرب عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة القائمة في سعر الإقفال في أول يوم عمل تالي لتاريخ تقرير مراقب الحسابات حيث تصبح القوائم المالية متاحة للمتعاملين في سوق الأوراق المالية خلال ثلاثة شهور من انتهاء السنة المالية على الأكثر تنفيذاً للمادة رقم (٢١٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ حيث يفترض أن بعد تاريخ النشر محتوى القوائم المالية قد تم استيعابه من قبل المتعاملين في سوق الأوراق المالية وذلك بافتراض كفاءة سوق المال (طلخان، ٢٠١٧).

ويخلص الباحث مما سبق إلى اتفاق اغلب الدراسات على أن قيمة الشركة هي القيمة السوقية للشركة، ويمكن تحديدها من خلال القيمة السوقية لحقوق الملكية، والتي يمكن تعريفها بأنها سعر الأسهم السائدة في السوق المالي، وكلما زاد اجمالى الأسعار السوقية لأسهم الشركة كلما كان مؤشراً على زيادة القيمة السوقية لحقوق ملكيتها، حيث يعكس ذلك توقعات ايجابية لدى الأطراف الخارجية عن الشركة، وكلما انخفض اجمالى الأسعار السوقية لأسهم الشركة كلما كان مؤشراً على انخفاض القيمة السوقية لحقوق ملكيتها، حيث يعكس ذلك توقعات سلبية لدى الأطراف الخارجية .

وبشأن أهمية القيمة السوقية لحقوق الملكية لأصحاب المصالح يؤكد البعض (Perek & Perek, 2012; Farooq & Thyagarajan, 2014; Bancel & Mitto, 2014) على أن قياس قيمة الشركة (أو أصولها أو حقوق ملكيتها) يعد محورياً أساسياً لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، كما أنه من المتفق عليه أن القوائم المالية تلعب دوراً رئيسياً في توجيه أصحاب المصالح المختلفة، سواء أصحاب المصالح الداخليين (مثل إدارة الشركة والعاملين بها) أو أصحاب المصالح الخارجيين مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين، المقرضين، المحللين الماليين، الحكومة، الموردين، والمجتمع ككل

لاتخاذ القرارات المختلفة. ويتفق كل من (Andreou et al, 2013; Balakrishnan, 2015) على أهمية القيمة السوقية للشركة لإدارتها، حيث تعد مؤشراً على كفاءة الإدارة في إدارة الشركة، واتخاذها للقرارات الاستثمارية، ومدى قدرتها في الحصول على التمويل من أفضل مصادرها، كما تنعكس على قيمة ما تمتلكه الإدارة من أسهم. كما أشار (الحلو؛ ٢٠١٠، عوض، ٢٠١٥) إلى أهمية القيمة السوقية للعاملين بالشركة حتى يستطيع العاملون تقييم المركز المالي للشركة والتأكد من قدرتها على استمرارها في دفع أجورهم. كما أكد (Balakrishnan et al, 2015; Liu et al, 2012) على أهمية القيمة السوقية للشركة بالنسبة للمقرضين حيث تؤثر على قرارات منح الإئتمان، مراقبة قدرة الشركة على السداد، وتقدير مخاطر الإفلاس التي قد تتعرض لها الشركة. كما يتفق (عوض، ٢٠١٥، Kargın, 2013) على أهميتها للمستثمرين حيث كلما زادت القيمة السوقية للأسهم كلما زادت ثروة الملاك وكانت سببا في كسب مستثمرين محتملين، كما أنها تمكن المستثمرين من مراقبة تصرفات الإدارة، وتشجع الإدارة على مراعاة مصالح المستثمرين. كما أكد (Alexander and Britton (1999) على أهمية قيمة الشركة للحكومة حيث تساعد في اتخاذ القرارات التي من شأنها التأثير على شركة أو صناعة محددة من خلال دورها الرقابي أو التعامل مع الشركة من خلال القيام بعمليات شراء أو إقراض. كما أشار (عقل، ٢٠٠٦؛ عوض، ٢٠١٥) على أهمية القيمة السوقية للشركة للمحللين الماليين وسامسة الأوراق المالية حيث تمكنهم من معرفة الفرص الاستثمارية ومن ثم تقديم النصح والمشورة لعملائهم. وأوضح (الحلو، ٢٠١٠؛ عوض، ٢٠١٥) على أهميتها للموردين للتأكد من سلامة المركز المالي للشركة ومن ثم اتخاذ قرار بالاستمرار في التعامل أو خفض التعامل في الشركة. وأخيراً أشار البعض (Farooq & Thyagarajan, 2014; Bancel and Mittoo 2014) إلى أهمية قيمة الشركة إلى المجتمع ككل من خلال الكفاءة في تشغيل الموارد وزيادة جودة السلع وتطويرها، بما يناسب احتياجات المستهلك. ويصب كل ذلك في النهاية إلى تحقيق مصلحة الإقتصاد القومي ككل.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أهمية القيمة السوقية للشركة في التأثير على قرارات أصحاب المصالح والأطراف المختلفة المستفيدة من الشركة، سواء أطراف داخلية مثل الإدارة والعاملين أو أطراف خارجية مثل الحكومة والعملاء والموردين والمقرضين والمحللين الماليين، وهو ما يدعو إلى ضرورة الإهتمام بدراسة القيمة السوقية للشركة ومحدداتها والعوامل التي تؤثر على تلك القيمة والتي من شأنها أن تؤثر على تغييرها في ظل الظروف المختلفة التي تعمل فيها الشركة.

وبشأن محددات القيمة السوقية لحقوق الملكية مهنيأ يوجد العديد العوامل التي تؤثر على سعر السوق للسهم، فقد أشارت بعض الدراسات (Susanto, 2016; Filandari & Suhendra, 2017) (Subanidja, et al, 2016) أن إدارة الشركة تقوم باعداد وعرض القوائم المالية التي تعتبر مصدر المعلومات الأهم للمستخدمين الخارجيين لهذه القوائم، والذين يقيمون من خلالها أداء الشركة ويتخذون

قرارتهم الاستثمارية بناءً عليها، وبالتالي فإن دقة التقييم يعتمد أساساً على عدالة وسلامة المعلومات الموجودة بالقوائم المالية، وتعتبر أرقام الأرباح من أهم البنود الموجودة بالقوائم المالية والتي تعد مؤشراً على نجاح الشركة في تحقيق أهدافها، لذلك تلجأ إدارة الشركات إلى القيام بممارسات إدارة الأرباح من خلال استخدام طرق محاسبية تعمل على التأثير على قيمة الشركة وأسعار أسهمها من أجل جذب المستثمرين المحتملين للإستثمار بأسهم الشركة ولمقابلة توقعات المحللين الماليين.

كما أشار (Sukmono&Yadiati, 2016; Latif, et al, 2017; Habib& Jiang, 2015) أن **جودة التقارير المالية** تساعد على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين. فكلما كانت المعلومات المقدمة متمتعاً بالجودة كلما زادت درجة الإعتماد على تلك المعلومات وتمكين المستثمرون من تقييم الفرص الاستثمارية المتاحة لهم ومعرفة المخاطر الملازمة لاستثمار أموالهم في السوق المالي وتعظيم ثروتهم من خلال تعظيم قيمة الأسهم المملوكة لهم ومن ثم زيادة القيمة السوقية للشركة. كما أوضح البعض (Gamayuni, 2015; Sharma, et al, 2012) أن المستثمرين يعتمدوا على عدد من المقاييس المالية، مثل العائد على الأصول والمخاطر المالية والرفع المالي، للحكم على الأداء المالي للشركة في الماضي والحاضر والوصول إلى استنتاجات مستقبلية خاصة بالشركة ومن ثم اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشأنها، حيث يؤثر الأداء المالي للشركة على تقييمهم لأسعار الأسهم ومن ثم على القيمة السوقية للشركة.

كما أتقت عدد من الدراسات (Siagian, et al, 2013; Subanidja, et al, 2016; Ararat, et al, 2017) أن **حوكمة الشركات** تقلل من عدم تماثل المعلومات من خلال جودة أفضل لإعداد التقارير المالية، وأن هذا بمثابة أداة للحد من مخاطر المعلومات أي أنها تساعد على تحقيق كل من؛ الشفافية في صنع القرار، المساءلة التي تلي الشفافية حيث تعمل المساءلة على الحفاظ على مصلحة أصحاب المصلحة والمستثمرين في الشركة، ومن ثم تلعب الحوكمة الجيدة دوراً هاماً في تحسين أسعار الأسهم ومن ثم تؤثر على القيمة السوقية.

كما أوضح البعض (Subanidja, et al, 2016; Challen & Siregar, 2017; Alsmairat, et al, 2018; Louis, et al, 2019; Wijaya, 2020) أن رد فعل السوق يكون إيجابي تجاه الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب مراجعة كبيرة، حيث يفترض السوق أن البيانات المالية التي تم مراجعتها من قبل شركة مراجعة كبيرة هي أكثر موثوقية من البيانات المالية التي يتم مراجعتها من قبل شركة مراجعة صغيرة حيث يمكن للشركات التي لديها جودة مراجعة عالية أن تقلل من مخاطر فشل المراجعة، منع الاحتيال وتقليل إدارة أرباح الشركة. هذا يشير إلى أن **جودة المراجعة** لها تأثير إيجابي على أسعار الأسهم، مما سيزيد من القيمة السوقية للشركة. وأن الإدراك السلبي للمستثمرين لجودة المراجعة يزيد بشكل كبير من تكلفة رأس المال، وبالتالي يؤثر سلباً على القيمة السوقية للشركة.

ويخلص الباحث مما سبق أن القيمة السوقية للشركة تتحدد بناءً على مجموعة من القرارات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية التي تتخذها الشركة، فإذا كانت محصلة تلك القرارات سليمة، فإن الشركة ستتمتع بمركز مالي قوي ومن ثم صعود ايجابي لأسهمها مما يدعم ثروة المساهمين، أما إذا كانت محصلة تلك القرارات خاطئة، فإن ذلك سينعكس بالسلب على الأداء المالي للشركة، ومن ثم تنخفض القيمة السوقية للشركة وبالتالي تنخفض ثروة المساهمين، وبذلك أصبح تركيز إدارة الشركات بإعتبارها وكيل عن المساهمين على هدف تعظيم قيمة الشركة من خلال التفكير المستمر في زيادة القيمة السوقية لأسهمها من خلال اتخاذ القرارات الإستراتيجية الفعالة وذلك بدلا من التركيز على الأداء التشغيلي للشركة، والذي يركز على تعظيم الربح فقط.

وبشأن المنظور المهني للقيمة السوقية لحقوق الملكية فقد اتفقت بعض الدراسات (Benali, 2013، متولى، ٢٠١٣؛ دراز، ٢٠١٧) على الدور المحوري الذي تقوم به مراجعة الحسابات في التأثير على القيمة السوقية للشركة، حيث أشارت إلى وجود عدد من المتغيرات التي تضفي مزيد من المصداقية على القوائم المالية ومن ثم تشجيع المستثمرين في شراء أسهم الشركة وبالتالي زيادة قيمتها السوقية وأن تلك المتغيرات تتعلق تلك بكل من؛ سمات مراقب الحسابات، مكتب المراجعة، وبيئة الممارسة المهنية، مثل خبرة مراقب الحسابات، سمعة مراقب الحسابات، تأهيل مراقب الحسابات، حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وجود تنظيم لمهنة المراجعة، وتوافر اعتبارات رقابة الجودة لعملية المراجعة.

كما تعد وظيفة المراجعة الداخلية، وبعد حالة النضوج التي توصلت إليها كمهنة في المقام الأول تراعي تلبية إحتياجات الأطراف المختلفة لأصحاب المصالح وأهمهم إدارة الشركة ووظيفة تتبع الإدارة العليا مما يوفر إمكانية الحصول على خدماتها بصورة مستمرة وبدون تكلفة، هي الإدارة المؤهلة لمساعدة الإدارة في ذلك التوجه خاصة، بعد تبني المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية والذي جعلها تقوم بدورين استشاري وتوكيدي في مجالات الرقابة والحوكمة وإداره مخاطر أنشطة وعمليات الشركة والالزمة لتحقيق هدف الإدارة من تعظيم لقيمة الشركة في الأجل الطويل (السيد، ٢٠١٥). **ويتضح دور وظيفة المراجعة الداخلية في تعظيم القيمة السوقية من خلال التأثير عليها بصورة مباشرة، حيث اتفق البعض (Balasubramanian, et al, 2010; Gill & Obradovich, 2012) على التأثير الايجابي لتطبيق آليات حوكمة الشركات، عامة، وبين القيمة السوقية للشركة كما أكد آخرون Su, et al (2017) أن المراجعة الداخلية الفعالة، خاصة، والتي يتم تقييمها من خلال؛ استقلالها، كفاءة المراجعين، التنظيم المهني، تؤثر ايجاباً على القيمة السوقية للشركة. كما أشار D'Onza, et al (2015) إلى وجود علاقة إيجابية بين قدرة أنشطة المراجعة الداخلية على إضافة قيمة للشركة وبين كل من؛ موضوعية واستقلالية وظيفة المراجعة الداخلية، الالتزام بالمعايير المهنية المراجعة الداخلية،**

مساهمة وظيفة المراجعة الداخلية في تقييم كفاءة الرقابة الداخلية، ومساهمة وظيفة المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر .

وأوضح البعض (Carcello,et al,2017; Liu,2017) إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية تضيق قيمة للشركات، من خلال الحد من كل من المخاطر التشغيلية والمخاطر المالية، وأن الشركات التي لديها وظيفة للمراجعة الداخلية تكون قيمتها السوقية أعلى، وأشار (Gilandeh,et al, 2016) (Wang,et al,2018) أن جودة المعلومات المالية الموضح عنها لها أهمية كبيرة لأصحاب المصالح في الشركات وأن هناك عدد من العوامل التي تؤثر على تلك الجودة أهمها الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة، وأن الرقابة الداخلية الفعالة لها تأثير إيجابي على القيمة السوقية لحقوق الملكية. بينما أشار (ELazab,2020) إلى التأثير الإيجابي للدورين الاستشاري والتوكيدي للمراجعة الداخلية على قرار الاستثمار بالأسمه ومن ثم التأثير على القيمة السوقية للشركات.

ومن ناحية أخرى، للمراجعة الداخلية تأثير على القيمة السوقية ولكن بصورة غير مباشرة (من خلال تأثيرها على محددات تلك القيمة)، حيث اتفقت العديد من الدراسات (Brown & Pinello, 2009; Prawitt, et al, 2007; مبارك، ٢٠١١؛ الجمال، وتركي، ٢٠١٤؛ Bajra& Cadez, 2018) على التأثير الإيجابي للمراجعة الداخلية الفعالة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الشركة وعلى الدور الهام الذي تلعبه المراجعة الداخلية الفعالة في الحد من سلوك الإدارة نحو التلاعب في التقارير المالية والقيام بممارسات إدارة الأرباح والتقليل من فرص إصدار تقارير مالية مزيفة، وأن دوافع الإدارة نحو التلاعب في التقارير المالية تقل إذا كان من المحتمل كشف هذا التلاعب من قبل طرف آخر وأنه يمكن النظر إلى المراجعة الداخلية الفعالة كطرف آخر هام في الكشف عن تلك التلاعبات وذلك من خلال ما تحققه من رقابة مستمرة طوال العام تجعل أى تلاعب من قبل الإدارة عرضة للإكتشاف.

كما اتفقت العديد من الدراسات (عيسي، ٢٠٠٨؛ Regoliosi & d'Eri, 2014؛ رزق، وآخرون، ٢٠١٥؛ الجبو، ٢٠١٧؛ باشيخ، ٢٠١٧؛ الزامل، ٢٠١٧؛ Abdullah et al, 2018) أن وظيفة المراجعة الداخلية الفعالة تؤدي إلى تخفيض خطر المعلومات الأمر الذي يؤدي لتفعيل حوكمة الشركات، من خلال دورها في كل من؛ تقييم عدالة البيانات المالية، الالتزام بالقواعد والمعايير والاجراءات المطبقة داخل الشركة (القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات)، وتقديم التقارير ذات الجودة والتي تتصدي للمخاطر، مما يؤدي إلى تجنب حدوث تعارض في المصالح وتحقيق العديد من المنافع منها الحماية من الفساد وسوء الإدارة ووجود معاملة عادلة لجميع أصحاب المصالح وتحقيق قدر كبير من الإفصاح والشفافية. كما يمكن النظر إليها كآلية يمكنها مساعدة الإدارة على القيام بإدارة المخاطر من

خلال ما تقدمه من من توكيدات وتوصيات مناسبة ومن ثم مساعدتها في تحقيق أهدافها والتي من أهمها تعظيم قيمتها السوقية.

ويخلص الباحث مما سبق أن عملية تقييم أسهم الشركات من أهم المشاكل التي تواجهه المستثمر. لذلك يجب الإعتماد على مجموعة مختلفة من المؤشرات المساعدة على التنبؤ بالقيمة السوقية للأسهم، من خلال تحديد أهم المعلومات ذات التأثير على قرارات المستثمرين، كما يتضح دور وظيفة المراجعة الداخلية في تعظيم القيمة السوقية للشركة سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، من خلال التأثير على محددات تلك القيمة، من خلال ضمان تمثيل التقارير المالية للعمليات الفعلية خلال الفترة ومساهمتها الفعالة مع الإدارات المسؤولة في الحد من المخاطر التي تتعرض لها الشركة ومن ثم تحسين الأداء المالي للشركات.

٥-٦ تحليل العلاقة بين درجة الالتزام الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية والقيمة السوقية لحقوق الملكية وإشنتاق فرض البحث الرئيسي (H1)

أولاً: دراسات تناولت العلاقة المباشرة بين جودة المراجعة الداخلية والقيمة السوقية لحقوق الملكية: في هذا السياق، أكد البعض خليل، ٢٠١٤، Liu, 2017 Carcello, et al, 2017; Balasubramanian, et al, 2010; Gill & Obradovich, 2012; Liu, 2017) على قدرة وظيفة المراجعة الداخلية، بإعتبارها إحدى آليات حوكمة الشركات، على إضافة قيمة داخل الشركات. كما أكد البعض (Balasubramanian et al, 2010; Gill & Obradovich, 2012) على وجود علاقة ايجابية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات الداخلية وبين القيمة السوقية للشركة. كما أشار (D'Onza, et al, 2015; Su, et al, 2017, Ying & Bin, 2016) إلى وجود علاقة ايجابية بين جودة أنشطة المراجعة الداخلية وقدرتها على زيادة قيمة الشركة. وهو ما أكد عليه البعض (Carcello, et al, 2017, Liu, 2017) أن وظيفة المراجعة الداخلية تضيف قيمة للشركات من خلال الحد من كل من المخاطر التشغيلية والمخاطر المالية، وأن الشركات التي لديها وظيفة للمراجعة الداخلية تكون قيمتها السوقية أعلى. كما أكد خليل (٢٠١٧) على أن الإعتماد على مصدر خارجي لأداء أنشطة المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة يدعم من استقلال المراجع الداخلي (كأحد متطلبات جودة المراجعة الداخلية) يساعد على اتخاذ قرارات منح الإئتمان الإيجابية وهو ما يساهم في تحقيق مصالح الشركة وزيادة قيمتها السوقية.

ثانياً: دراسات تناولت العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية ومحددات القيمة السوقية لحقوق الملكية. وتنقسم بدورها إلى مجموعات فرعية من الدراسات كالتالي:

أ- دراسات تناولت العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية والحوكمة حيث أكد البعض (Al-Matari & Regoliosi & d'Eri, 2014; Mgammal, 2020; عيسى، ٢٠٠٨؛ رزق، وآخرون، ٢٠١٥؛ الجبو، ٢٠١٧؛ بلفقيه، ٢٠١٤؛ الزامل، ٢٠١٧؛ Abdullah, et al, 2018) على وجود علاقة بين جودة أداء المراجعة الداخلية وبين درجة الالتزام بإجراءات ومتطلبات حوكمة الشركات.

ب- دراسات تناولت العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح اكدت دراسة (Brown & Pinello, 2007) أن المراجعة الداخلية ذات الجودة المرتفعة تؤدي إلى تحقيق الشفافية داخل الشركة بما تحققه من رقابة مستمرة وأن لها نفس تأثير المراجعة الخارجية على شفافية التقارير المالية وعلى إكتشاف ومنع التلاعب من قبل الإدارة وذلك على مدار العام. واتفق البعض (الجمال وتركي، ٢٠١٤؛ مبارك، ٢٠١١، Bajra & Cadez, 2018, Prawitt, et al, 2009) على وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح وتعد هذه النتيجة منطقية لأن معظم ممارسات إدارة الأرباح تتم في مرحلة إعداد التقارير المالية. لذلك كلما زادت جودة المراجعة الداخلية كلما زادت قدرتها على كشف ممارسات إدارة الأرباح والحد منها. كما أوضحت دراسة (Ege, 2014) وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة الداخلية (تحديداً كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية) وبين احتمال وجود سلوك إنتهازي للإدارة ، حيث أوضحت الدراسة أنه بعد الكشف عن السلوك الإنتهازي للإدارة فإن الشركات تعمل على تحسين جودة المراجعة الداخلية لديها من خلال زيادة كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية وذلك بالإعتماد على مراجعين داخليين ذو خبرة أكبر ولديهم شهادات مهنية معتمدة. وأخيراً أوضحت الدراسة أن جودة المراجعة الداخلية ترتبط سلباً بالمحاسبة ذات الصلة بالسلوك الإنتهازي للإدارة وأن تلك النتيجة تدعم الرأي بأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بوظيفة المراجعة الداخلية ستزيد من إدراك أصحاب المصالح لمصداقية القوائم المالية ولجودة حوكمة الشركات، وأنها قد تؤثر على قرارات أصحاب المصالح خاصة قرار الاستثمار في الأسهم.

ج- دراسات تناولت العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وجودة كل من التقارير المالية والمراجعة الخارجية: اتفقت بعض الدراسات (Suryana, 2018, Gros, et al, 2016, Abbott, et al, Desimone, 2017, 2017؛ عامر، عامر، ٢٠١٨، أبوجبل، ٢٠١٦ على وجود علاقة إيجابية بين جودة المراجعة الداخلية وبين كل من جودة التقارير المالية وجودة المراجعة الخارجية وذلك من خلال قدرة المراجعة الداخلية على متابعة عملية إعداد وعرض التقارير المالية. وهو ما يتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (Gong & Weng, 2018) من عدم وجود علاقة بين جودة المراجعة الداخلية

¹ Opportunistic Behaviour ممارسة الإدارة الحكم الشخصي بما يحقق منافعتها الخاصة على حساب مصالح أصحاب المصلحة (Ege, 2014)

وجودة المراجعة الخارجية. كما أشار البعض (راضى وآخرون، ٢٠١٧؛ Abbott, et al, 2012; Gros, et al, 2017; Hay, 2013) إلى أن ارتفاع جودة المراجعة الداخلية يؤدي إلى زيادة إجراءات الرقابة والحوكمة الفعالة، مما يقلل من حجم الاختبارات التي يجريها مراقب الحسابات ويختصر جزء كبير من برنامج المراجعة، فيخفض الوقت والجهد اللازم لأداء العمل ومن ثم تخفيض أتعاب المراجعة، بينما توصل (Saidin (2014) في دراسته التي أجراها في انجلترا لنتيجة مغايرة، حيث أوضح أن اعتماد المراجع الخارجي على جودة وظيفة المراجعة الداخلية ليس له تأثير كبير على تخفيض أتعاب المراجعة، إلا أنه بين بأن الاعتماد على جودة وظيفة المراجعة الداخلية يساعد على تقليل الزيادة في أتعاب المراجعة وتضييق نطاق أعمال المراجعة، وهو ما يتناقض مع ما توصل إليه البعض (Zain, et al, 2015; Axon, 2018) أن استخدام وظيفة المراجعة الداخلية مرتبطة بزيادة أتعاب المراجعة الخارجية، حيث من المتوقع أن ارتفاع جودة وظيفة المراجعة الداخلية سوف تؤدي إلى مزيد من المراجعات والتقارير بسبب زيادة التبادل مع آليات الإدارة الأخرى وهو ما يزيد من عبء العمل على مراقبين الحسابات.

د- دراسات تناولت العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وبين أداء الشركة: أشار كل من (Jiang, et al, 2017; Al Matari & Mgamal, 2020; Newman & Comfort, 2018, Talab et al, 2017; Terinte, et al, 2018) لوجود علاقة ايجابية بين جودة المراجعة الداخلية وبين أداء الشركة، وهو ما يتعارض مع ما توصل إليه يوسف (٢٠١٧) من عدم وجود تأثير لجودة المراجعة الداخلية على الأداء المالي للشركة مقاساً بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

ويخلص الباحث من تتبع التطور التاريخي للدراسات الأجنبية (Terinte, et al, 2017; Terinte, et al, 2017; Desimone, 2017; Jiang, et al, 2017; Gong & weng, 2018; Bajra & Cadez, 2018; suryana, 2018; Newman & Comfort, 2018, Talab, et al, 2018) وكذلك الدراسات العربية (أبوجبل، ٢٠١٦؛ الجبو، ٢٠١٧؛ الزامل، ٢٠١٧؛ يوسف، ٢٠١٧؛ راضى، وآخرون، ٢٠١٧؛ عامر، وعامر، ٢٠١٨) ذات الصلة بأثر جودة المراجعة الداخلية على جودة حوكمة الشركات، ممارسات إدارة الأرباح، جودة المراجعة، أداء الشركة، وقيمة الشركة، إلى إتفاق أغلبيتها على المردود الإيجابي لجودة المراجعة الداخلية وهو ما يتناقض مع ما توصل إليه البعض (Saidin, 2014; Saidin, 2014; يوسف، ٢٠١٧) (Gong & Weng, 2018; Axon, 2018) من عدم وجود تأثير لجودة المراجعة الداخلية.

وبشأن حداثة تلك الدراسات يتضح أن غالبيتها في العقد الثاني من القرن العشرين، وهو الأمر الذي يعبر عن توجه بحثي قوي يؤيد ما يسير عليه الباحث، من أهمية دراسة واختبار أثر درجة التزام الشركة الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على القيمة السوقية لحقوق ملكيتها.

وبتحليل تلك الدراسات منهجياً أتضح اعتماد البعض منها أبوجبل (٢٠١٦) على أسلوب الدراسة التجريبية، وقيام البعض الآخر (الزامل، ٢٠١٧؛ راضي وآخرون، ٢٠١٧؛ بلقيته وباشيخ، ٢٠١٤؛ الجمال وتركي، ٢٠١٤) بالإعتماد على قوائم الإستقصاء. ذلك بالإضافة إلى اعتماد غالبية الدراسات على أسلوب الدراسة التطبيقية، من خلال إستخدام قائمة مرجعية وتحليل البيانات الفعلية بالقوائم المالية، وتطبيق نماذج الإئحدار، كما في الدراسات (Balasubramanian, et al, 2010; Gill & Obradovich, 2012; Jiang, et al, 2017; Newman & Comfort, 2018; Talab, et al; 2018, Bajra & Cadez, 2018; يوسف، ٢٠١٧ وهو الأمر الذي يبرر توجه الباحث في إختياره للمنهج الميداني لاختبار العلاقة التأثيرية محل الدراسة، باعتبارها أكثر المنهجيات ملائمة لتلك الدراسة.

أما بالنسبة لبيئة تطبيق كل منها فقد تطرق Terinte et al, (2017) إلى السوق الرومانية والبولندية، بينما ركز (Newman & Comfort (2018) على السوق الأردنية، في حين توجه (Talab, et al, (2018) إلى السوق العراقية، وأهتم (Abdullah, et al (2018) بدول شرق آسيا حيث ركز على السوق الماليزية، واتجه كل من (Gill & Obradovich, 2012; Ronkko; et al, (2018) إلى السوق الأمريكية، أما (Balasubramanian, et al (2010) فقد توجه إلى السوق الهندية، وأخيراً تطرق (Gong& weng (2018) إلى السوق الصينية.

ويخلص الباحث مما سبق أنه ومن أجل الإستجابة لإحتياجات أصحاب المصلحة، ينبغي أن تعمل وظائف المراجعة الداخلية بأعلى مستويات الجودة، وأن تلتزم بالتقييم المستمر وتحسين فعاليتها. ومع وجود وجود اهتمام متزايد، في الآونة الأخيرة، بوظيفة المراجعة الداخلية، بسبب الدور المؤثر الذي تقوم به وظيفة المراجعة الداخلية الفعالة في إضافة قيمة للشركات من خلال تأثيرها على حوكمة الشركات وفي زيادة جودة وشفافية التقارير المالية، جودة المراجعة الخارجية، أتعاب مراقب الحسابات، ممارسات إدارة الأرباح، وأداء الشركة وهو ما يعمل على زيادة إدراك المستثمرين لمصداقية القوائم المالية وإتخاذ قرارات الاستثمار بالشركة، لذلك فمن المتوقع أن يؤثر مدى التزام الشركات الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على القيمة السوقية لحقوق الملكية. وبالتالي يمكن اشتقاق فرض البحث (H1):

H1: تؤثر درجة التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على القيمة السوقية لحقوق ملكيتها.

٦-٦ هدف الدراسة التطبيقية

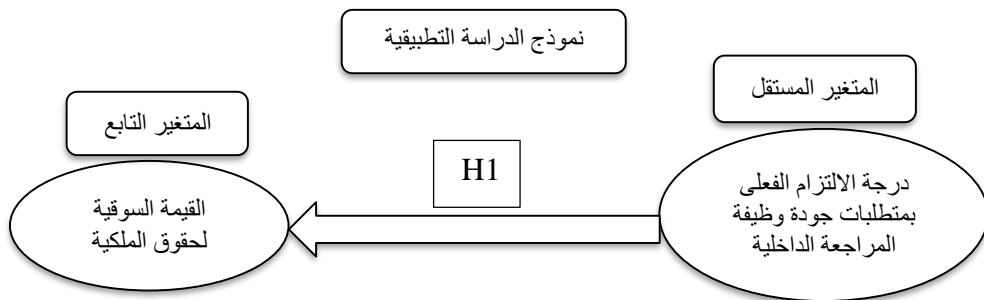
تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث الرئيسي، وتحديدًا ما إذا كانت درجة الالتزام الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية، تؤثر فعلاً على القيمة السوقية لحقوق ملكية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

١-٦-٦ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

يتكون مجتمع الدراسة التطبيقية من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٨ مع استبعاد المؤسسات المالية، نظراً لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وافصاح خاصة بها، نتيجة لاختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات غير المالية، وذلك قياساً على (ذكي، ٢٠١٨) وقد تم اختيار عينة تحكومية من هذه الشركات روعي في اختيارها عدة اعتبارات وقد بلغ عدد شركات العينة محل الدراسة (٥٠) شركة، بحجم مشاهدات ١٤٧ مشاهدة، حيث يتبع الباحث مدخل Firm- Year- Observation قياساً على (ذكي، ٢٠١٨؛ طلخان، ٢٠١٧؛ Omid, 2015) وذلك بعد استبعاد مشاهدات الشركات التي لم يتمكن الباحث من الحصول على القوائم المالية الخاصة بها، أو أسعار أسهمها، خلال فترة الدراسة.

٢-٦-٦ نموذج البحث وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة التطبيقية:

يظهر نموذج البحث كما يلي:



شكل (٢)

المصدر من اعداد الباحث

توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

جدول (١): توصيف وقياس متغيرات الدراسة التطبيقية

المتغير	نوعه	توصيفه	قياسه	الأثر المتوقع
درجة الالتزام الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية IAQ	مستقل	مدى التزام الشركة بالمتطلبات القياسية لجودة وظيفة المراجعة الداخلية، من خلال مجموعه من المتطلبات يتم دمجها في ثلاث مجموعات رئيسية وهي: الاستقلال والموضوعية، الكفاءة والمعرفة المهنية، وجودة أداء المهام، وما تنطوي عليه من متطلبات فرعية (Regoliosi&d'Eri,2014).	اعتماداً على قائمة مرجعية تتضمن مؤشراً بالمتطلبات القياسية لجودة وظيفة المراجعة الداخلية حيث يتم قسمة عدد السمات المثورة فعلاً في وظيفة المراجعة الداخلية داخل الشركة على اجمالي السمات القياسية لوظيفة المراجعة الداخلية قياساً على (السيد ٢٠١٥، Regoliosi & d'Eri,2014)	+ -
القيمة السوقية لحقوق الملكية MVQ	التابع	المقابل المالي المقرر كسعر عادل للمنتأه محل التقييم وهو ما يعبر عنه بسعر أسهم الشركة المتداوله فعلياً في بورصة الأوراق المالية في نهاية السنة (الشعار وآخرون، ٢٠١٥، طلخان، ٢٠١٧)	سعر إقبال السهم Closing Price في أول يوم عمل تالي لتاريخ تقرير مراقب الحسابات، أو أول جلسة تداول بعد إصدار تقرير مراقب الحسابات مضروباً في عدد الأسهم العادية القائمة والمتداولة مضافاً إليها باقي عناصر حقوق الملكية، حيث يعبر سعر الإقبال عن السعر الذي تنهي به البورصة تعاملاتها في نهاية كل يوم، قياساً على طلخان (٢٠١٧).	

٦-٦-٣ أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

بشأن أدوات الدراسة التطبيقية، فقد استند الباحث إلى مؤشر من اعداده للمتطلبات القياسية لجودة المراجعة الداخلية Checklist، والمقابلات الشخصية مع المهتمين بالمراجعة الداخلية داخل معظم الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المكونة لعينة الدراسة. كما قام الباحث بتجميع بيانات عن سعر إقبال السهم السوقي وعدد أسهم رأس المال المصدرة والمدفوعة القائمة، بالإضافة إلى تصفح موقع مباشر مصر بالنسبة لشركات العينة، الحصول على بيان بأسماء القطاعات وعدد وأسماء شركات كل قطاع من البورصة، القوائم المالية السنوية للشركات قياساً على (السيد، ٢٠١٥؛ الشعار وآخرون، ٢٠١٥)

أما بشأن إجراءات الدراسة التطبيقية، قام الباحث بتجهيز البيانات المطلوبة، وذلك من خلال قياس المتغير المستقل لفرضى الدراسة الأول والثاني من واقع الردود على القائمة المرجعية، حساب قيمة المتغير التابع (القيمة السوقية لحقوق الملكية) من واقع البيانات الفعلية بالقوائم المالية لشركات العينة، واحتساب المعادلة المشار إليها سلفاً، والمستخدمة في تحديد قيم ذلك المتغير. ثم تم إعداد مصفوفة في شكل جداول إلكترونية باستخدام برنامج Microsoft Excel، تحتوى على إسم الشركة، درجة الالتزام بمتطلبات جودة المراجعة الداخلية، القيمة السوقية لحقوق الملكية تمهيداً لإجراء التحليل الإحصائي لها، وذلك للفترة من ٢٠١٦-٢٠١٨ حيث سيتم تضمين القائمة المرجعية خانات للسنوات الثلاثة توضح الممارسة الفعلية سنة ٢٠١٨ وما اذا كانت هناك إختلافات عن السنوات ٢٠١٦، ٢٠١٧، استناداً إلى (Altwaijry, 2017).

٤-٦-٦ أدوات التحليل الإحصائي

تم استخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي لمتغيرات العينة مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري. واختبار الفرض الرئيسي (H1) تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط، وتحديد قيمة R^2 لتحديد القوة التفسيرية للنموذج. كذلك قد تم استخدام أسلوب البيانات الطولية Panel ^٢ Analysis Data، في حين تم استخدام اختبار Housman Test للإختبار بين أسلوبي الأثر الثابت Fixed Effect والعشوائي Random Effect على أساس فرض العدم بأن جميع معاملات التقدير من خلال الأثر العشوائي لها نفس الكفاءة، كتلك التي تم تقديرها من خلال الأثر الثابت. ورفض الفرض العدم ($P\text{-Value} > 5\%$) يجعل معامل التقدير من خلال الأثر العشوائي أكثر دقة، وبالتالي الإعتماد على أسلوب الأثر العشوائي، وقبول الفرض العدم ($P\text{-Value} < .5\%$) يجعل معامل التقدير من خلال الأثر الثابت أكثر دقة ومن ثم الإعتماد على أسلوب الأثر الثابت، وذلك بالإعتماد على برنامج STATA 12 في معالجة واستخدام هذه البيانات، وتحويلها وتكييفها بما يتوافق وغرض الدراسة من أجل التوصل إلى نتائج معبره يمكن تفسيرها وتحليلها (Zaghlool, 2012، ياسين؛ محمد، ٢٠١٥).

٥-٦-٦ الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة التطبيقية

أن الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic) عبارة عن مجموعة من الأساليب المعنية بجمع مفردات الدراسة الإحصائية، كما أنها تقوم على تنظيمها وتلخيصها، ثم بعد الانتهاء من تلخيص هذه البيانات فإنه يتم القيام بعرضها وذلك بطريقة واضحة إما على شكل جداول أو رسوم وأشكال بيانية. حيث تستخدم الإحصاءات الوصفية لوصف الملامح الرئيسية لبيانات الدراسة، كما تساهم في استكشاف طبيعة بيانات عينة الدراسة واتجاهات المتغيرات المستخدمة في اختبار الفروض. ويعرض الجدول التالي رقم (٢) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المتضمنة في النماذج، وذلك على مستوى العينة ككل.

جدول (٢) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة التطبيقية

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
IA	147	.21	1.00	.6771	.19241
MV	147	-134,998,573.30	40,971,255,303.00	6,376,442,989.8076	8,882,205,772.96167

^٢ تمثل مزيج من بيانات السلاسل الزمنية Time Series والبيانات المقطعية Cross Sectional، حيث يتم فيها جمع بيانات ظاهرة معينة لمجموعه من الشركات لمدة فترة زمنية معينة.

وتظهر الاحصاءات الوصفية الخاصة بدرجة الالتزام الفعلي بمتطلبات جودة المراجعة الداخلية أنها تتراوح بين ١٠٠% و ٢١% بمتوسط ٦٧٧%، وهو مايعني التزام شركات العينة بدرجة متوسطة بمتطلبات جودة المراجعة الداخلية. أيضا يتضح وجود تباين كبير بين شركات العينة في درجة الالتزام الفعلي بمتطلبات جودة المراجعة الداخلية. ويرى الباحث أن السبب في ذلك عدم وجود الزام للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية بمتطلبات أو خصائص محددة يجب توافرها بوظيفة المراجعة الداخلية، وبالتالي ترك أمر كل ما يرتبط بها من متطلبات، اختياري لإدارة الشركات.

ويبلغ متوسط القيمة السوقية لحقوق الملكية ٦٠,٣٧٦,٤٤٢,٩٨٩,٨٠٧٦ جنيهه بنسبة تتراوح بين- ١٣٤,٩٩٨,٥٧٣,٣٠ و ٤٠,٩٧١,٢٥٥,٣٠٣,٠٠٠ جنيهاً، ويلاحظ وجود تفاوت كبير بين القيمة السوقية لحقوق ملكية شركات العينة، مما يدل على اختلاف الشركات فيما بينها من حيث تقييم المتعاملين في السوق المالي لأسهم هذه الشركات، حيث توجد شركات قيمتها السوقية سالبة وهو ما يعني انخفاض القيمة السوقية لسهم الشركة عن قيمته الدفترية، وهو ما يدل على سوء الوضع المالي لتلك الشركات، في مقابل شركات أخرى تتميز بارتفاع القيمة السوقية وقوة المركز المالي للشركة في السوق المالي. ويمكن تفسير ذلك بأن أسعار أسهم الشركة تتأثر بشكل مباشر بأرباحها، لذلك فإن الشركات تسعى للحفاظ على مستثمريها، فالمستثمرين يفضلون الاستثمار في شركات أرباحها مستقرة ويدفعون أسعار مرتفعة في الشركات التي أرباحها أقل تقيلاً.

٦-٦-٦ نتائج اختبار فرض الدراسة (H1) تطبيقاً

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كانت درجة التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية الفعلي بمتطلبات جودة المراجعة الداخلية تؤثر على القيمة السوقية لحقوق ملكيتها. واختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم كما يلي:

H0: لا تؤثر درجة التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على القيمة السوقية لحقوق ملكيتها. وتم الإعتماد على نموذج الإنحدار الخطي البسيط، وفقاً للمعادلة التالية:

$$MVQ = \beta_0 + \beta_1 IAQ + \varepsilon_i$$
 حيث

MVQ ، IAQ : كما بجدول (١) ^٣

^٣ اعتمد الباحث على اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية لحقوق الملكية من أجل تقليل التباين بين الأرقام (إعطاء تجانس للأرقام). وبذلك انخفضت عدد المشاهدات من ١٤٧ مشاهدة إلى ١٤٦ مشاهدة بسبب استبعاد القيم السالبة عند حساب اللوغاريتم الطبيعي.

٤

وفيما يلي توضيح لنتائج اختبار الفرض الرئيسي (H1) :

جدول (٣) نتيجة اختبار فرض البحث الرئيسي (H1)

Model	β	Sig
Constant	19.56	.000
IAQ	2.577	.0144
R ²	.023	
احصائية Chi2\f	5.99	
Sig (F\Chi2)	.014	

وبالنظر إلى الجدول (٣)، يتضح زيادة القيمة المحسوبة لإحصائية Chi2(5.99) عن قيمتها الجدولية (3.841)، وهو ما يشير لصلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل البحث. وأن قيمة معامل التحديد المعدل R2 كانت (0.023). وهو ما يشير إلى قدرة درجة التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على تفسير 0.023% من اجمالي التغيرات في القيمة السوقية لحقوق ملكيتها، والباقي يعود إلى الخطأ العشوائي .^٦

وبتحليل معاملات الانحدار حيث ($\beta=2.577$) تبين وجود تأثير إيجابي ومعنوي لدرجة التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية الفعلي بمتطلبات جودة المراجعة الداخلية على القيمة السوقية لحقوق ملكيتها، وذلك عند قيمة احتمالية (0.014). وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H1)، القائل بوجود تأثير لدرجة التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على القيمة السوقية لحقوق ملكيتها، ومن ثم قبول الفرض الرئيسي الأول (H1).

وقد جاءت هذه النتائج متسقة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة (D'Onza, et al, 2017; Carcello, et al, 2015). من وجود تأثير جوهري لدرجة الالتزام الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على القيمة السوقية للشركات. ويري الباحث أن هذه النتيجة منطقية لأنه،

^٤ تم الإعتماد على نموذج التأثيرات العشوائية حيث كانت قيمة اختبار Hausman = 0.1035 أي أكبر من 0.5% .
^٥ التي أدت إلى رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل بأنه على الأقل واحدة من معاملات الانحدار لاتساوي صفر، وهو ما يشير إلى معنوية تفسير النموذج للتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع

^٦ يتضمن الخطأ العشوائي مجموعة من الأخطاء التي يحتمل أن يتعرض نموذج الانحدار لها أو لبعضها، ومنها؛ أخطاء ناتجة عن عشوائية السلوك الإنساني، أخطاء قياس المتغير التابع، أخطاء المعاينة، وأخطاء توصيف ترجع لحذف بعض المتغيرات المستقلة الهامة من النموذج مما يضعف قدرته التفسيرية (طلخان، ٢٠١٧). كما أنه يعبر عن الفرق بين القيم الفعلية المشاهدة للمتغير التابع والقيمة المناظرة لها علي خط الانحدار الحقيقي، حيث تعد قيم الخطأ العشوائي قيماً غير مشاهدة على خط الانحدار (عزام وركابي، ٢٠١٠)

ومن أجل الإستجابة لإحتياجات أصحاب المصلحة، ينبغي أن تعمل وظائف المراجعة الداخلية بأعلى مستويات الجودة، وأن تلتزم بالتقييم المستمر وتحسين فعاليتها. ومع وجود وجود اهتمام متزايد، في الآونة الأخيرة، بوظيفة المراجعة الداخلية، بسبب الدور المؤثر الذي تقوم به، في مجال حوكمة الشركات وفي زيادة مستوي شفافية التقارير المالية، وهو ما يؤدي لوجود تأثير إيجابي لدرجة التزام الشركات الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على القيمة السوقية لحقوق ملكيتها.

٧- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث دراسة اختبار أثر درجة الالتزام الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على القيمة السوقية لحقوق الملكية، من خلال دراسة نظرية وتطبيقية في بيئة الأعمال المصرية. وإشتمل البحث على دراسة نظرية، وأخرى تطبيقية. حيث يمكن بلورة أهم نتائج البحث، ومن ثم الإجابة على السؤال الرئيسي للبحث، على النحو الآتي: حيث ركز السؤال الرئيسي للبحث على تحديد ما إذا كانت توجد علاقة بين درجة الالتزام الفعلي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية والقيمة السوقية لحقوق الملكية لهذه الشركات؟ وتمت الإجابة على هذا السؤال عمليا، حيث توصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير ايجابي لدرجة الالتزام الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على القيمة السوقية لحقوق ملكية الشركات المقيدة ببورصة الاوراق المالية المصرية، ومن ثم قبول الفرض الرئيسي الأول (H1).

وبشأن توصيات البحث يجب على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تطوير وظيفة المراجعة في ضوء التعريف الحديث للمراجعة الداخلية والتغيرات والمستجدات التي تواجه بيئة الاعمال الحديثة، وأن يواكب ذلك تطوير أداء المراجع الداخلي ليتواءم مع متطلبات التطورات التكنولوجية والتي أصبحت أحد دعائم المنافسة بين الشركات خاصة المقيدة منها. كما يجب إنشاء هيئة مهنية مستقلة تتولى تنظيم مهنة المراجعة الداخلية في جمهورية مصر العربية تضطلع بإصدار معايير للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية وقواعد آداب وسلوك هذه المهنة، حيث يختص هذا التنظيم المهني بتحديد مفهوم وظيفة المراجعة الداخلية، ومتطلبات التأهيل العلمي والتدريب العملي مع تحديد للمسئوليات المهنية والقانونية للمراجع الداخلي، وكذلك اعداد برنامج لشهادة زالة المراجعين الداخليين، وتحديد متطلبات إعداد مراجع داخلي كفاء ومؤهل، وماهية الممارسات القياسية لوظيفة المراجعة الداخلية، وأخيراً الآليات المتعلقة بوجود برامج لضمان وتحسين الجودة.

ويجب الإهتمام بتطوير مقررات المراجعة الداخلية في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا بما يعكس التطور في هذه الوظيفة. ويجب أن تقوم إدارات الشركات في مصر بتفعيل أدوار المراجع الداخلي في تحسين أداء الشركة (كوظيفة مضيئة للقيمة) من خلال زيادة مساهمته بدوريه التوكيدي

والاستشاري في رقابة وحوكمة وإدارة مخاطر الشركة، ودعم استقلال المراجعة الداخلية تنظيمياً. وأخيراً يجب أن تتضمن قواعد القيد والشطب وإعادة القيد الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية توجيهات ملزمة للشركات المقيدة بشأن وجود وظيفة مستقلة للمراجعة الداخلية، مستوفاه متطلبات جودتها.

وبشأن مجالات البحث المقترحة: وفي ضوء أهداف ومشكلة وحدود البحث ومنهجيته، وما إنتهى إليه من نتائج وتوصيات، يعتقد الباحث بوجود بعض مجالات البحث المستقبلية ذات الصلة، أهمها؛ البحث في أثر درجة الالتزام الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على قرارات منح الائتمان، أثر درجة الالتزام الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على الأداء المالي للشركة، أثر هيكل وطبيعة الملكية على العلاقة بين درجة الالتزام الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية والقيمة السوقية لحقوق الملكية، أثر عمر الشركة على العلاقة بين درجة الالتزام الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية والقيمة السوقية لحقوق الملكية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- ابو جبل، نجوي محمود. ٢٠١٦. جودة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من إعادة إصدار القوائم المالية- دراسة تجريبية وتحليلية، مجلة البحوث المحاسبية، العدد ٢.
- بلققيه، محمد علوي، باشيخ، عبد اللطيف بن محمد. ٢٠١٤. العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات: دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد ٢٨، عدد ٢، ص: ٣-٣١.
- الجبو، محمد مصطفى. ٢٠١٧. تقييم مدى مساهمة إدارة المراجعة الداخلية بالشركات الصناعية الليبية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من خلال تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية- دراسة تطبيقية على الشركة الليبية للحديد والصلب، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، مجلد ٥١، عدد خاص.
- الجمال، وليد، تركي، هاني. ٢٠١٤. تأثير جودة المراجعة الداخلية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة حالة لبنان، مجلة التجارة والتمويل، عدد ٤، ص: ١٤٥-١٧٦.
- حجازي، منتصر أحمد سالم. ٢٠٠٧. أثر تطبيق الجودة الشاملة على تطوير وظائف ومهام المراجعة الداخلية- دراسة حالة الشركات الصناعية الحاصلة على الأيزو في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.

الحو، محمد نعيم. ٢٠١٠. دور المعلومات المحاسبية في تحقيق عوائد غير عادية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

خليل، محمد أحمد ابراهيم. ٢٠١٤. فعالية المصادر الخارجية في أداء خدمات المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة وأثرها على قرارات منح الإلتئمان لمنظمات الأعمال دراسة نظرية اختبارية، الفكر المحاسبي، مجلد ١٨، عدد ٤، ص: ٣٣٩-٣٨٨.

دراز، مي خليل، ٢٠١٧، أثر توكيد مراقب الحسابات على افصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن مسؤوليتها الاجتماعية على قرار الاستثمار في الاسهم- دراسة تجريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.

ذكي، نهى محمد. ٢٠١٨. أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الإنتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

راضي، محمد سامي، حمد، صلاح الدين، فودة، شوقي السيد. ٢٠١٧. دور خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة الداخلية في تخفيض أتعاب مراقب الحسابات: دراسة نظرية ميدانية. المجلة المصرية للدراسات التجارية. مجلد ٤١، عدد ١، ص: ٢٢٩-٢٧٠.

راغب، رحاب عصام الدين. ٢٠١٨. أثر مصدر نشاط المراجعة الداخلية على جودتها من وجهة نظر أصحاب المصالح - مع دراسة ميدانية على البيئة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.

الزامل، نوال خالد محمد. ٢٠١٧. العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية وأثرها على تفعيل حوكمة الشركات: دراسة ميدانية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد ١، ص: ١٣١-١٦٦.

السيد، محمد فوزي، شحاته، السيد شحاته، عبد الوهاب نصر، علي. ٢٠١٥. " المراجعة الداخلية لاستدامة الشركة في ظل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الخضراء"، الفكر المحاسبي، مجلد ١٧، ص: ٤٤٩-٤٧٤.

السيد، محمد فوزي. ٢٠١٥. " أثر المراجعة الداخلية للاستدامة على قيمة الشركة في ظل الإفصاح عن وبدائل اسناد دوريتها كوظيفة - دراسة ميدانية وتجريبية"، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الاسكندرية.

شحاته، شحاته السيد ٢٠٢٠. إطار مقترح لاسناد وظيفة المراجعة الداخلية بدورها الاستشاري والتوكيدي في مجال إدارة المخاطر في الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ورقة عمل مقمنة للمؤتمر

العلمي الرابع لكلية التجارة- جامعة طنطا، تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الشعار، اسحق محمود، زلوم، نضال عمر، خطاب، شادي احمد. ٢٠١٥. دور ربحية ومديونية الشركة في تحديد أثر مستوى الإفصاح غير المالى على القيمة السوقية، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد ١١، العدد (٣)، ص: ٦٨٥-٧٠٣.

شومان، حسين فيصل حسن على ٢٠٠٥. "أثر إدارة النقدية والاستثمارات المالية المؤقتة فى تعظيم قيمة الشركة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الكوفة.

صالح، احمد السيد ٢٠١٧. "اثر المحتوى المعلوماتى للإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة على جودة قرار الاستثمار في أسهم لشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشوره كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

الصيرفي، أسماء احمد ٢٠١٥. "أثر مدى وفاء الشركات بمسئولياتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسبها الماليين اخلاقيا على جودة تقاريرها المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.

طلخان، السيدة ٢٠١٧. "أثر تبني معايير التقرير المالى الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشوره جامعة الاسكندرية.

عامر، أنس عبد القادر، عامر، حسام عبد القادر. ٢٠١٨. أثر جودة وظيفة المراجعة الداخلية على المراجعة الخارجية. الفكر المحاسبي، مجلد ٢٢، عدد ٢، ص: ١٠-٤٠.

عباد، منير محمود . ٢٠٠٤. "أثر هيكل رأس المال على ربحية و قيمة الشركات :دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان". رسالة ماجستير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن.

عبد الرحمان، العايب. ٢٠١٧. الادوار الجديده للمدقق الداخلي للحد من ظاهرة الغش في منظمات الاعمال على ضوء المتطلبات الجديده لممارسة مهنة التدقيق الداخلى. المجلة العربية للإدارة، مجلد ٣٧، العدد (١).

عبد الواحد، وائل شوقي. ٢٠١٨. "أثر جودة المراجعة الداخلية على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني مع دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة كفر الشيخ.

عوض، ايمن عوض. ٢٠١٥. "العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية قبل وأثناء الازمة المالية العالمية وقيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، رساله ماجستير غير منشورة،كلية التجارة،جامعة دمنهور.

عيسى، سمير كامل محمد. (٢٠٠٨). العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، مجلد ٤٥، العدد (١)، ص: ٤٩-٩١.

غنيم، محمود رجب يس، ٢٠١٦، محددات جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في مواجهة الفساد المالي: دراسة ميدانية في البيئة السعودية، الفكر المحاسبي - مصر، مجلد ٢٠، عدد ٣، ص: ١٩١-٢٥٦.

مبارك، الرفاعي ابراهيم. ٢٠١١. جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات ادارة الارياح - دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة.

مركز المشروعات الدولية. ٢٠٠٥. دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، مركز المديرين المصري،وزارة الاستثمار.

مركز المشروعات الدولية . ٢٠٠٧. دليل القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار.

مركز المشروعات الدولية ٢٠١٦. دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، مركز المديرين المصري،وزارة الاستثمار.

النافعابي،حسين محمد، ٢٠١٧، جودة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية في السودان والعوامل المؤثرة فيها من وجهه نظر المراجعين الداخليين: دراسة تحليلية، أماراباك، مجلد ٨، عدد ٢٤، ص: ١٠٨:٨٧.

النجار، دعاء محمد . ٢٠١٣. إطار مقترح لتحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية على أساس الخطر وأدوات إدارة التكلفة لدعم عملية إتخاذ القرارات الإستراتيجية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.

يوسف، يوسف أبو بكر. ٢٠١٥. فترة إبطاء المراجعة والدور التأثيري لجودة وظيفة المراجعة الداخلية: دراسة إمبريقية، مجلة البحوث التجارية. محلد (٣٧)، عدد(٢)، ص: ١٢٩-١٧٨.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abbott, L. J., Daugherty, B., Parker, S., & Peters, G. F. 2016. Internal audit quality and financial reporting quality: The joint importance of independence and competence. **Journal of Accounting Research**, 54(1), 3-40.
- Abbott, L. J.; S. Parker; and G. F. Peters .(2012). "Audit Fee Reductions from Internal Audit-Provided Assistance: The Incremental Impact of Internal Audit Characteristics*." **Contemporary Accounting Research** 29 :94–118.
- Abdel Razek, M.(2014). The Association between Internal Auditing Function Quality and External Audit Costs- Evidence from Egypt, **Research Journal of Finance and Accounting**, 5(20):104-110.
- Ahmad, Z., & Taylor, D. (2009). Commitment to independence by internal auditors: the effects of role ambiguity and role conflict. **Managerial Auditing Journal**, 24(9), 899-925.
- Ahmed, M. S., & Shil, S. (2015). Protecting existing and prospective investors and the role of internal auditors. **OIDA International Journal of Sustainable Development**, 8(2),135-152.
- Al Matari, E. M., & Mgammal, M. H. (2020). The moderating effect of internal audit on the relationship between corporate governance mechanisms and corporate performance among Saudi Arabia listed companies. **Contaduría y Administración**, 64(4), 143.
- Alexander. D and A. Britton. (1999). **Financial Reporting**, 5th ed, London International Thomson Business Press.
- Alhajri, M. O. (2017). Factors associated with the size of internal audit functions: evidence from Kuwait. **Managerial Auditing Journal**, 32(1): 75-89.
- Alsmairat, Y. Y. Y., Yusoff, W. S., Salleh, M. F. M., & Basnan, N. (2018). International Diversification, Audit Quality and Firm Value of Jordanian Public Listed Firm. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**.22:1-7.

- Altwaijry, A. (2017). Internal Audit Quality Evaluation and Reliance Decision: External Auditors' Perception. **International Journal of Economics & Management Sciences**, 6 (5):1-13.
- Alzeban, A., & Sawan, N. (2015). The impact of audit committee characteristics on the implementation of internal audit recommendations. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 24: 61-71.
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), (2014), "The Auditor's Consideration of the Internal Audit Function in an Audit of Financial Statements.", **Statement on Auditing Standards No. 128**. New York, NY: AICPA.
- Anderson, U. L., Christ, M. H., Johnstone, K. M., & Rittenberg, L. (2012). A post-sox examination of factors associated with the size of internal audit functions. **Accounting Horizons**, 26(2): 167-191.
- Andreou. P C, D. Ehrlich, and C. Louca. (2013). "Managerial Ability and Firm Performance: Evidence from the Global Financial Crisis, Available at: <http://citeseerx.ist.psu.edu>
- Ararat, M., Black, B. S., & Yurtoglu, B. B. (2017). The effect of corporate governance on firm value and profitability: Time-series evidence from Turkey. **Emerging Markets Review**, 30, 113-132.
- Aras, G., & Mutlu Yildirim, F. (2018). The impact of corporate finance decisions on market value in emerging markets. **International Journal of Productivity and Performance Management**, 67(9): 1959-1976.
- Asiedu, K. F., & Deffor, E. W. (2017). Fighting Corruption by Means of Effective Internal Audit Function: Evidence from the Ghanaian Public Sector. **International Journal of Auditing**, . 21: 82–99
- Axén, L. (2018). Exploring the association between the content of internal audit disclosures and external audit fees: Evidence from Sweden. **International Journal of Auditing**, 22(2), 285-297.
- Bajra, U., & Cadez, S. (2018). The Impact of Corporate Governance Quality on Earnings Management: Evidence from European Companies Cross-listed in the US. **Australian Accounting Review**, 28(2), 152–166.

- Balakrishnan, K, R L. Watts, and L. Zuo. (2015). the Effect of Accounting Conservatism on Corporate Investment during the Global Financial Crisis, Research Paper. Available at: <http://ssrn.com>
- Balasubramanian, N, Biack, B.S.and Khanna,V.(2010). The relation between firm level corporate governance and market value: A case study of india.**Emerging Markets Review**.11,4,319-340.
- Bancel, F. and U. R. Mittoo.(2014). "The Gap between Theory and Practice of Firm Valuation: Survey of European Valuation Experts", available at: <http://ssrn.com/abstract=2420380>
- Bello, S. M., Ayoib, A. C., & Zalina, Y. M. (2017). Investigating the relationship between internal audit quality and organisational performance of public universities in Nigeria. **Journal of Accounting, Auditing, and Finance Research**, 5(6), 1- 23.
- Benali, A. (2013). The Shareholders Confidence and Effectiveness of the Joint Auditors : Empirical Validation in the French Context. **International Journal of Business and Management**, 8(11), pp. 21-42.
- Brown, L. D., & Pinello, A. S. (2007). To what extent does the financial reporting process curb earnings surprise games?. **Journal of Accounting Research**, 45(5), 947-981.
- Burnaby, P. A., & Hass, S. (2011). **Internal auditing in the Americas. Managerial auditing journal**. Managerial Auditing Journal, 26(8),734-756.
- Carcello, J. Eulerich, M . Masli, A. Wood,D.(2017). The Value to Management of Using the Internal Audit Function as a Management Training Ground. Available at **SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2691535> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2691535>**
- Carcello, J. V., Eulerich, M., Masli, A., & Wood, D. A. (2017). Are Internal Audits Associated with Reductions in Operating, Financial Reporting, and Compliance Risk?. **Available at SSRN: <https://ssrn.com>**
- Challen, A. E., & Siregar, S. V. (2017). Audit Quality on Earnings Management and Firm Value. **Jurnal Keuangan dan Perbankan**, 14(1):30-43.

- Chandra, T., Junaedi, A. T., Wijaya, E., Suharti, S., Mimelientesa, I., & Ng, M. (2019). The effect of capital structure on profitability and stock returns: Empirical analysis of firms listed in Kompas 100. **Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies**.12(2):74-89.
- Coetzee, P., Barac, K., Erasmus, L., Fourie, H., Motubatse, N., Plant, K., ... & Van Staden, M. (2010). The current status of and demand for internal auditing in South African listed companies. iKUTU research report.[Online] Available at: <http://repository>.
- Coetzee, P. H. Fourie, P. A Burnaby , (2015),"The growth of the internal audit profession is more than just numbers Fact or fiction? Evidence from South Africa. available on Emerald Insight at: www.emeraldinsight.com/0268-6902.htm 30(6\7):514-538
- Cohen, J. R., Holder-Webb, L. L., Nath, L., & Wood, D. (2012). Corporate reporting of nonfinancial leading indicators of economic performance and sustainability. **Accounting Horizons**, 26(1), 65-90.
- Dang,D. Larence,I,2016, External Auditors' Reliance On The Internal Audit Function: The Nigerian Perspective, **Asian Academic Research Journal of Social Sciences & Humanities**,VOL.3,ISSUE.2
- Davis, G., & Cory, S. (2010). A review of Canadian corporate sustainable development reports. **Journal of Global Responsibility**, 1(2), 316-329.
- DeAngelo, L. E. (1981). Auditor size and audit quality. **Journal of accounting and economics**, 3(3), 183-199.
- DeSimone, S. (2018). **Internal Audit and Financial Reporting Quality in the Public Sector (No. 1802)**. College of the Holy Cross, Department of Economics. Doctoral dissertation.
- Dittenhofer, M. (2001), 'Internal auditing effectiveness: an expansion of present methods', **Managerial Auditing Journal**, 16: 443–50
- D'Onza, G., Selim, G. M., Melville, R., & Allegrini, M. (2015). A study on internal auditor perceptions of the function ability to add value. **International Journal of Auditing**, 19(3), 182-194.
- Douglas, M.B., A.M. Wikins, and D.R. Hermanson.(2012), "Corporate Governance: Preparing for the Expanding Role of the Internal Audit Function", **Internal Auditing** , 27(2):13-18.

- Dumitrescu, D., & Bobițan, N. (2016). Cooperation And Coordination Between Internal And External Auditing. **Annals of'Constantin Brancusi'University of Targu-Jiu. Economy Series**, (1):87-92.
- Ebaid, I. El. (2011),"Internal audit function: an exploratory study from Egyptian listed firms", **International Journal of Law and Management**, 53 (2) : 108 – 128.
- Ege, M. S. (2014). Does internal audit function quality deter management misconduct?. **The Accounting Review**, 90(2), 495-527.
- Elazab, R.A., 2020, “**The Effect of Disclosing the Assurance and Consultancy Roles of Internal Auditing in Information Technology Risk Management on Equity Investment Decision: Field and Experimental Study**”, PhD Thesis, Damanhur University, pp. 1-165
- El-Tahan, S. Y. (2016). **Adoption of internal auditing in developing countries: Egyptian public sector**. The American University in Cairo School of Global Affairs and Public Policy
- Endaya, K. A., & Hanefah, M. M. (2016). Internal auditor characteristics, internal audit effectiveness, and moderating effect of senior management. **Journal of Economic and Administrative Sciences**, 32(2), 160-176.
- Erasmus, L., & Coetzee, P. (2018). Drivers of stakeholders’ view of internal audit effectiveness: Management versus audit committee. **Managerial Auditing Journal**, 33(1), 90-114.
- Eulerich, M., & Ratzinger-Sakel, N. V. (2017). The Effects of Cultural Dimension on the Internal Audit Function-A Worldwide Comparison of Internal Audit Characteristics, **Available at SSRN: <https://ssrn.com>**
- Eulerich, M., & Westhausen, H. U. (2018). Cultural differences and similarities between German and Chinese internal audit functions. **Journal of Governance and Regulation**, 7, 57-73.
- Farooq, M. S. & V. Thyagarajan.(2014). “Valuation of Firms Methods & Practices –an Evaluation, Impact”: **International Journal of Research in Business Management**, 2(10): 7-14

- Filandari, M., & Suhendra, E. S. (2017). The influence of earning management to firm value in Indonesia manufacturing companies. **Economie și Sociologie**, (3), 28-36.
- Florea R., Ramona F.,(2011).Internal Audit of CSR strategies, **Economy Transdisciplinarity Cognition journal**,. XIV (1):2-19.
- Francis. B, I. Hasan, and Q. Wu. (2013). The Benefits of Conservative Accounting to Shareholders: Evidence from the Financial Crisis, **Accounting Horizons**, Vol. 27. No. 2: 319-346.
- Gamayuni, R. R. (2015). The effect of intangible asset, financial performance and financial policies on the firm value. **International Journal of scientific and technology research**, 4(1), 202-212.
- Gilandeh,**Z.,R.**, Khodabakhshi,N., Pakdel,A.,(2016). Studying the Effectiveness of the Internal Control System on the Corporate Value and Dividend in Listed Companies in Tehran Stock Exchange, **IOSR Journal of Economics and Finance**, 7(4): 92-98."
- Gill, A., Biger, N., & Mathur, N. (2012). Determinants of equity share prices: Evidence from American firms. **International Research Journal of Finance and Economics**, 90(90), 176-192.
- Gong, D., & Weng, Z.(2018). Internal Audit Model and Influencing Factors of Chinese Listed Banks under Big Data. **International Journal of Science**, 5 (2): 148-156.
- Gramling, A. and D. Hermanson. (2009). "Internal audit quality: Would we know it if we saw it?", **Internal Auditing**, 21(3), 26-33
- Gros, M., Koch, S., & Wallek, C. (2017). Internal audit function quality and financial reporting: results of a survey on German listed companies. **Journal of Management & Governance**, 21(2), 291-329.
- Güner, M. F. (2008). Stakeholders' perceptions and expectations and the evolving role of internal audit. **Internal Auditing**, 23(5), 21-33.
- Habib, A., & Jiang, H. (2015). Corporate governance and financial reporting quality in China: A survey of recent evidence. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 24, 29-45.

- Hardeep, S., and P., Bikram.(2011). " Risk Management: A Step Towards Sustainable Development", **International Journal of Computational Engineering and Management**, Vol. 13,pp. 13-21
- Hay, D. (2013). Further evidence from meta-analysis of audit fee research.**International Journal of Auditing**,17(2), 162–176.
- Hoos, F., Messier, W., Smith, J., & Tandy, P. (2014). The effects of serving two masters and using the internal audit function as a management training ground on internal auditors' objectivity. **Available at:**http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2358149
- Husna, A., & Satria, I. (2019). Effects of Return on Asset, Debt to Asset Ratio, Current Ratio, Firm Size, and Dividend Payout Ratio on Firm Value. **International Journal of Economics and Financial Issues**, 9(5), 50.
- Institute of Internal Auditors (IIA).(2017). Standards for the Professional Practice of Internal Auditing.", <http://www.theiia.org/guidance/standards-and-practices/professional-practices-framework/standards/>>
- _____.Code of Ethics", Available at, <http://www.theiia.org/guidance/standards-and-practices/professional-practices-framework/code-of-ethics/>
- _____.(2005)," Practical Considerations Regarding Internal Auditing Expressing an Opinion on Internal Control", [available at: http://www.theiia.org/](http://www.theiia.org/).
- Institute of Internal Auditors IIA GAIN.(2009). Internal Audit Profession and the Global Economic Crisis.
- ISA 610 (Revised), Using the Work of Internal Auditors. (2013).
- Jiang, L., André, P., & Richard, C. (2018). An international study of internal audit function quality. **Accounting and Business Research**, 48(3), 264-298.
- Jiang,L.,Messier,W.,Wood,D.,(2017).The association between internal audit consulting services and firm performance. **Auditing: A Journal of Practice**,39(1):101-124.
- Johnson.,F,Chrala.,N.(1996). **required of quality in industrial company**. Research paper in quality. Manhattan University, September

- Jyran., M, Gruna., W.(1988). quality in service. **The Journal of quality**. 11: 2-8.
- Karğın, S. (2013). "The Impact of IFRS on the Value Relevance of Accounting Information: Evidence from Turkish Firms", **International Journal of Economics and Finance**; 5(4):71-80.
- Kassem, R., & Higson, A. W. (2016). External auditors and corporate corruption: Implications for external audit regulators. **Current Issues in Auditing**, 10(1), 1-10
- Latif, K., Bhatti, A. A., & Raheman, A. (2017). Earnings quality: A missing link between corporate governance and firm value. **Business & Economic Review**, 9(2), 255-280.
- Liu, B. (2017). **Shareholder Value Implications of the Internal Audit Function** (Doctoral dissertation).
- Liu, C.; L. J. Yao and M. Y. M. Yao. (2012)." Value Relevance Change Under International Accounting Standards: An Empirical Study of Peru", **Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies**, 15(2): 115-137
- Louis, H., Robinson, D., & Sun, A. X. (2019). Perceived audit quality and firm value: Evidence from investors' reaction to the revelation of limiting liability agreements in audit engagement letters. Available at SSRN 3347397.
- Moodley, A. (2019). **Organisational performance management as a mechanism to improve service delivery in the South African public sector: the contribution of internal auditing as an enabler** (Doctoral dissertation).
- Muqattash, R. S. (2017). Factors affecting internal auditors' objectivity: individual-level evidence from the United Arab Emirates. **Electronic Journal of Applied Statistical Analysis**, 10(2), 542-560.
- Newman, W., & Comfort, M. (2018). Investigating the value creation of internal audit and its impact on company performance. **Academy of Entrepreneurship Journal**, 24(3), 1-21.
- Obeid, O. A., & Abdelnur, A. (2018). An Evaluation of Objectivity and Competence of Internal Audit Departments in Sudanese Government

- Units. **International Journal of Economics and Financial Issues**, 8(3), 9.
- Perek, A. A., & Perek, S. (2012). Residual income versus discounted cash flow valuation models: An empirical study. **Accounting & Taxation**, 4(2), 57-64.
- Prawitt, D.F., Smith, J.L. and Wood, D.A. (2009), "Internal audit function quality and earnings management", **The Accounting Review**, Vol. 84 (4), p1255-1280.
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). (2017) "Auditing standard no. 2605 Consideration of the Internal Audit Function.", Available at https://pcaobus.org/Standards/Auditing/Documents/PCAOB_Auditing_Standards_as_of_December_15_2017.pdf
- Regoliosi, C., & d'Eri, A. (2014). "Good" corporate governance and the quality of internal auditing departments in Italian listed firms. An exploratory investigation in Italian listed firms. **Journal of Management & Governance**, 18(3), 891-920.
- Rönkkö, J., Paananen, M., & Vakkuri, J. (2017). Exploring the determinants of internal audit: Evidence from ownership structure. **International Journal of Auditing**, 22(1), 25-39.
- Rostami, K. H., Malekian, E., & Kamyabi, Y. (2017). The impact of corporate diversification on firm value using entropy and herfindahl indices for the companies listed in tehran stock exchange. **Risk governance & control: financial markets & institutions**, 7(3), 77-84.
- Saidin, S. Z. (2014). Does reliance on internal auditors' work reduced the external audit cost and external audit work?. **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, 164, 641-646.
- Sevim, U. (2016). İşletme Finansal Oranlarının Hisse Senedi Getirileri Üzerine Etkisi: BİST 100 İmalat İşletmeleri Örneği, **Eskişehir Osmangazi Üniversitesi İİBF Dergisi**, 11(2):221-235.
- Shahimi, S., & Mahzan, N. (2018). Building a Researc Model and Hypotheses Development for Internal Audit Consulting: Insights from Literature and Findings of Exploratory Interviews. **International Journal of Management Excellence**, 10(2):1257-1283.

- Sharma, A. K., Kumar, S., & Singh, R. (2012). Value relevance of financial reporting and its impact on stock prices: Evidence from India. *South Asian Journal of Management*, 19(2), 60.
- Shohihah, I., Djamhuri, A., & Purwanti, L. (2018). Determinants of Internal Audit Effectiveness and Implication on Corruption Prevention in The Religious Ministry. *WACANA, Jurnal Sosial dan Humaniora*, 21(1).
- Siagian, F., Siregar, S. V., & Rahadian, Y. (2013). Corporate governance, reporting quality, and firm value: evidence from Indonesia. *Journal of Accounting in Emerging Economies*.3(1):4-20.
- Silva, A., Inácio, H., & Vieira, E. (2019). The Influence of Internal Audit on External Audit: Evidence From Portugal and Spain. *In Organizational Auditing and Assurance in the Digital Age* (pp. 1-25). IGI Global.
- Smidt, L., Ahmi, A., Steenkamp, L., Van der Nest, D. P., & Lubbe, D. (2019). A Maturity-level Assessment of Generalised Audit Software: Internal Audit Functions in Australia. *Australian Accounting Review*, 29(3), 516-531.
- Stevens, E. (2016). Considerations for Implemenation of a Continuous Audit Program in Health Care Internal Audit: How Data Analytics can Provide Further Value to Internal Audit Functions in Health Care, **available at <https://digitalcommons.ohsu.edu/cgi/viewcontent.cgi?>**
- Su, H., Zheng, K., & Li, S. (2017). Research on the Relationship among Internal Audit Quality, Interactive Mechanism of Management Structure and Corporate Value. In 2017 3rd International Conference on Economics, **Social Science, Arts, Education and Management Engineering** (ESSAEME 2017). Atlantis Press.
- Subanidja, S., Rajasa, A., Suharto, E., & Atmanto, J. D. (2016). The determinants of firm value: The role of earnings management and good corporate governance. *Corporate Ownership and Control*, 13(4), 609-615.
- Sukmono, S., & Yadiati, W. (2016). Effect of board of Commissionersand Audit Committee on the Firm Value with Mediating Effect Financial Reporting Quality. *Research Journal of Finance and Accounting*, 7(2), 131-138.

- Suryana, U. (2018). The Role of the Internal Audits to the Quality of Financial Reporting. **Reports on Economics and Finance**, 4(1): 1 – 14.
- Susanto, S. (2016). Pengaruh earnings management terhadap firm value. **Business Accounting Review**, 4(1), 205-216.
- Talab, H. R., Manaf, K. B. B. A., & Malak, S. S. D. B. A. (2018). Internal audit function, ownership structure and firm performance in Iraq. **Journal of Engineering and Applied Sciences**, 13(8), 2098-2102.
- Terinte, P. A., CARAUSU, D. N., & MACSIM, F. A.(2017). The Nexus Between Internal Audit Independence and Firm Performance of Large Firms: The Case of Romania and Poland. **Journal of Public Administration, Finance and Law**, 67.
- Trotman, A. J. (2013). **Internal audit quality: a multi-stakeholder analysis** (Doctoral dissertation, Bond University).
- Tudor, C. (2010). **Firms specific factors as predictors of future returns for Romanian common stock: Empirical evidence**. International business and Economics Department, Academy of Economics Studies from Bucharest, Romania
- Verdina, G. (2010). Internal Control System And Sustainable Development Of a Higher Educational Institution, Risks And Problems. **Human Resources: The Main Factor of Regional Development**, (3),332.
- Wang, F., Xu, L., Zhang, J., & Shu, W. (2018). Political connections, internal control and firm value: Evidence from China's anti-corruption campaign. **Journal of Business Research**, 86, 53-67.
- Watts. R L and L. Zuo. 2012. Accounting Conservatism and Firm Value: Evidence from the Global Financial Crisis., **Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1952722>**
- Wijaya, A. L. (2020). The effect of audit quality on firm value: a case in Indonesian manufacturing firm. **Journal of Accounting , Finance and auditing study**, 1-15.
- Wilkin, C. L., Couchman, P. K., Sohal, A., & Zutshi, A. (2016). Exploring differences between smaller and large organizations' corporate governance of information technology. **International Journal of Accounting Information Systems**, 22, 6-25.

Ying, C., & Bin, L. (2016). Internal Audit, Interaction with Other Corporate Governance Mechanisms and Firm Value—Based on a questionnaire of Chinese listed firms. **Auditing Research**, (1), 16.

Zain, M., Zaman, M., & Zulkifflee, M. (2015). The effect of internal auditfunction quality and internal audit contribution to external audit onaudit fees.**Internal Journal of Auditing**,19, 134–147.